شركة الحديد والصلب المصرية
" تحت التصفية "
وزارة قطاع الأعمال العام
LLOYD'S REGISTER
ISO 9001 / 2008
شركة الصناعات المعدنية (ش ق م)

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ..

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة يوم الاحد الموافق ٢٠٢٤/٤/٢٨ .

رجاء التفضل بالإحاطة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

المصفي العام

لشركة الحديد والصلب المصرية

(محاسب / اسامة أحمد بدوى)

التاريخ : ٢٠٢٤/٥/١٦

الإدارة والمصانع: التبين – حلوان – القاهرة – ج.م.ع تلغرافيا: حديصلب – القاهرة – ج.م.ع
تليفون ٢٧١٥٥٤٧٧ (٠٠٢٠٢)، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩ فاكس ٢٧١٥٥٦٠٨ (٠٠٢٠٢)، ٤٧٣، ٦١٣، ٢٥٩٥٢١٥
مكتب القاهرة: ٥٤ شارع عبد الخالق ثروت – القاهره ، ص . ب ٧٤٦ القاهرة
تليفون ٢٣٩١٢٢٠ (٠٠٢٠٢) ـ ٢٣٩١٣٥٢٦ ، فاكس ٢٣٩١٣٥٢٦ (٠٠٢٠٢)
مكتب الإسكندرية: ٥ شارع صلاح سالم – الإسكندرية
تليفون ٤٨٦١١٤٥ (٠٠٢٠٣) ، فاكس ٤٨٦٢٧٧٦ (٠٠٢٠٣)
http://www.hadisolb.com

شركة الحديد والصلب المصرية
(تحت التصفية)

محضر اجتماع
الجمعية العامة العاديـــة
لشركـة الحديـد والصلـب المصريـــة
(تحت التصفية)
المنعقدة يوم الاحد الموافق ٢٨ ابريل ٢٠٢٤

اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) طبقا لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذيه الصادرة بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ وكذا القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فى تمام الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الأحد الموافق ٢٠٢٤/٤/٢٨ بمقر الجمعية المصرية للدراسات التعاونيـــــة (شارع اسماعيل سرى – القصر العينى – امام نقابة الاطباء والمركز الثقافى الفرنسى)
برئاسة السيد المهندس/ محمد السعداوى مصطفى العضو المنتدب التنفيذى شركة الصناعات المعدنية (ش.م .ق.م)
ورئيس الجمعية العامة للشركة **وذلك للنظر فيما يلي :-**

- تقرير المصفى العام للشركة عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ .
- اعتماد قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ وحساب التصفية عن الفترة المنتهية فى ذات التاريخ .
- تقرير السيد مراقب الحسابات .
- رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات .

وذلك بحضور السادة:-

*** رئيس وأعضاء الجمعية العامة :-**

السادة أعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية (ش . م. ق . م)

- المهندس/ محمد السعداوي مصطفي
- الدكتورة / نيفين عصام الدين حسن جامع
- الدكتور مهندس/ جمال محمد مجاهد
- المهندس/ حسام محمد حمدى عبد العزيز
- الأستاذة / نيفين على صبور
- المحاسب / احمد حسين الصادق
- المهندس / خالد منير حسنين الفقى

السادة المساهمون من الأفراد والأشخاص الاعتبارية و من القطاع الخاص

*** شركة الحديد والصلب المصرية :**

- المحاسب / أسامة احمد بدوى المصفي العام لشركة الحديد والصلب المصرية

وبحضور كلا من السادة :

*** السادة مراقبوا الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات :**

- المحاسب/ أشرف محمد فتح الله وكيل الوزارة القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب/ ممدوح عبد الرحمن أحمد وكيل الوزارة نائب اول مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب / هشام أحمد هيكل وكيل الوزارة نائب اول مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب / سامح طلعت عبدالباسط مدير عام - نائب مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب/ ابراهيم حسن ابراهيم مراجع اول ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية

*** السادة ممثلو مركز معلومات قطاع الأعمال العام :**

- المحاسب / مراد جميل — مدير عام بشعبة الصناعات المعدنية
- الأستاذة / هناء كارم ابراهيم — الاخصائى بشعبة الصناعات المعدنية

وفى بداية الاجتماع تم اختيار كل من السادة : المحاسب/ عبد اللطيف بلطية ، والمحاسب/ نصرة سعد مصطفي - جامعين للأصوات ، والأستاذ / سامح عبد التواب شكرى – أمين سر للجمعية العامة ، وكانت نسبة الحضور للسادة المساهمين ٨٤.٤ % وبعد التحقق من انعقاد الجمعية العامة العادية .

السيد المهندس/ محمد السعداوى مصطفى ــ رئيس الجمعية العامة يبدءا الاجتماع بالترحيب بالسادة الحضـــور ثم وجه الكلمة للسيد المحاسب / أسامة احمد بدوى - المصفي العام لشركة الحديد والصلب المصرية لعرض التقرير على السادة الحضور .

السيد المحاسب / أسامة أحمد بدوى ــ المصفي العام لشركة الحديد والصلب المصرية .

السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذى للشركة القابضة للصناعات المعدنية

الساده أعضاء مجلس إدارة القابضة للصناعات المعدنية

السادة مساهمين الشركة وجميع السادة الحضور

نتشرف أن نستعرض فيما يلى تقريرما إنتهت إليه اعمال التصفية خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نود الإشارة الى انه صدر القرار الادارى رقم ٢٤لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣١بتعيين المصفى والذى تقرر معه إيقاف جميع مصانع وأنشطة شركة الحديد والصلب المصرية(تحت التصفيه) اعتبار من يوم الاحد الموافق ٢٠٢١/٥/٣٠ عدا نشاط محطة الاكسجين ويكون المصفى مسئولا عن تشغيلها وإدارتها وكذلك تكليفنا بتشغيل محطة الغاز الطبيعى لصالح شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية بموجب خطاب الشركة القابضة المؤرخ فى ٢٠٢١/٦/٧ علما بأنه تم ايقاف تشغيل محطة الغاز الطبيعى بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨ نظرا لصدور قرار تصفية شركة النصر لصناعة الكوك.

وقد شرعت إدارة التصفية في اعمالها وذلك في اطار المواد من ١٣٧-١٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الحاكم لامور التصفية والتى تحدد مهام المصفى في التصرف في أصول وموجودات الشركة وتحصيل مستحقاتها لدى الغير وسداد التزاماتها طبقا لاولويات السداد تجاه الدائنين في حدود الحصيله المحققة مع الحرص على التصرف في أصول الشركة كخطوط إنتاج بما يضمن تحقيق أعلى حصيلة ممكنه علما بانه تم تكليفنا بالعمل كمصفى للشركة بموجب قرار السيد المهندس / العضوالمنتدب التنفيذى للشركه القابضه للصناعات المعدنيه رقم (٩) الصادربتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٥

ووفقا لمقتضيات الماده ١٤٠ من قانون شركات المساهمة تم الاشهار بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٥

وفيما يلى عرض ماتم إنجازه من أعمال التصفية خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١

أولا: بلغ صافي الاصول غير المتداولة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ ٦٢٥ مليون جنية مقارنة بمبلغ ٨٣١ مليون جنية في تاريخ بدء التصفية في ٢٠٢١/٠٥/٣١ بانخفاض ٢٠٦مليون جنية

ثانيا : بلغ إجمالي انتاج ومبيعات محطة الاكسجين خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ ١٧ مليون جنية بيانها كالتالى:-

البيان	وحده القياس	الكمية	القيمة بالالاف جنيه
اكسجين سائل	طن	٦٦٨٣	١٦٢٩٥
اكسجين عادة	م٣	٢١٣١٢	٨٤
ارجون سائل	طن	٥٣	٣٦
نيتروجين سائل	طن	٣٨٩	٩٢١
نيتروجين عادة	م٣	٣٩٤	٣٦
الإجمالي			١٧٣٧٢

- بينما بلغ اجمالى مصروفات محطة الاكسجين خلال نفس الفترة مبلغ ١٥,٢٣٠ مليون جنيه بفائض قدره ٢,١٤٢ مليون جنية حيث كانت سياسة التصفية هى تشغيل المحطة حتى امتلاء الخزانات وإيقافها عن التشغيل حتى يتم التصرف فى كمية الانتاج بالكامل وبالتالى تم تخفيض استهلاك الكهرباء المستخدمة ومصاريف التشغيل الاخرى.
- ومن الجدير بالذكر أن الانتاج توقف اعتبارا من ٢٠٢٣/١٢/٣١ و تم بيع محطة الاكسجين وتسليمها للمشترى فى ٢٠٢٤/١/٦ .

ثالثا : مبيعات المخزون والمنتجات العرضية والفرعية والخردة .

- **بلغ اجمالى مبيعات التصفية عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ ٦٩٨ مليون جنية بيانها كالتالى : ـ**

(القيمة بالألف جنية)

البيـــــان	الفترة ٢٠٢٣/٧/١ إلى ٢٠٢٣/١٢/٣١
	القيمـــة
ـ مبيعات التصفية مبيعات منتجات تامه	٨٤,٤٤٩
مبيعات منتجات عرضية وفرعية وخردة	١٢٧,٥٧٠
مبيعات التصفية ـ مزادات	٢٤٩,٢١٨
مبيعات مهمات مخازن	٢٩,٥١٢
مبيعات التصفية ـ اصول	٢٠٧,٠٣٤
اجمالى مبيعات ـ التصفية	٦٩٧,٧٨٣

القابضة للصناعات المعدنية
Metallurgical Industries Holding

رابعا : موقف العمالة

- عدد العاملين في الخدمه فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ عدد ٥ عاملين
- عدد العمالة القائمة باعمال التصفية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بإجمالى ٥٣١ عامل بقطاعات الشركة المختلفة وسيتم خفض العاملين تباعا وفقا للتصرف فى موجودات الشركة وانتهاء الاعمال المكلفين بها .

خامسا : العمـــــــلاء .

- وبلغت الأرصدة المدينة للعملاء في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ ٣٧٧ مليون جنيه كما يلي : -

(القيمة بالمليون جنيه)

المبالغ		البيان
كلي	جزئي	
	٨	رصيد عملاء القطاع الحكومي والعائلي
	٢٦٦	رصيد عملاء القطاع العام والأعمال
	١٠٣	رصيد عملاء القطاع الخاص والمشترك
٣٧٧		إجمالي رصيد حساب العملاء المدينة في ٢٠٢٣/١٢/٣١

- تم تكوين مخصص ديون مشكوك فيها عملاء بنحو١٦٨ مليون جنيه بيانها كما يلي : -

(القيمة بالمليون جنيه)

المبالغ		البيان
كلي	جزئي	
	٤	مخصص القطاع الحكومي
	٧٦	مخصص القطاع العام والأعمال
	٨٨	مخصص القطاع الخاص والمشترك
١٦٨		إجمالي رصيد المخصص في ٢٠٢٣/١٢/٣١

- أرصدة العملاء المتعثرين من القطاع الخاص والمشترك قامت الشركة برفع دعاوي قضائية تجاه كافة هؤلاء العملاء حيث صدرت احكام قضائية نهائية لصالح الشركة وتعزر تنفيذها لعدم تواجد الصادر ضدهم هذه الاحكام فى مصروأبلغت كافة الجهات الرقابية والقضائية بالدولة وكونت عنها مخصص بكامل القيمة .
- اما المديونية المستحقة على شركات القطاع العام وقطاع الاعمال والقطاع الحكومى فقد تم مخاطبتهم لسداد هذه المستحقات وتوجد فى شان بعضها محاضر مطابقة حسابية.

سادسا : موقف مديونيات كبار الموردين في ٢٠٢٣/١٢/٣١

- بلغت مديونية كبار الموردين فى ٢٠٢٣/١٢/٣١مبلغ ٥,٩ مليار جنية طبقا للجدول التالى :-

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	المبلغ
الشركة المصرية للغازات الطبيعية (بتروتريد)	٣٧٨٢
الشركة المصرية لنقل الكهرباء	١٧٦٦
شركة النصر لصناعة الكوك	١٤٧
شركة مياه القاهرة الكبرى	٢٥٠
الاجمالى	٥٩٤٥

- هذا بخلاف مستحقات الشركة القابضة للصناعات المعدنية البالغ قيمتها ١,٧٦١ مليار جنيه فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ طبقا لمحضر المطابقة المشترك بين الشركتين .

سابعا : بيان موقف الضرائب : -

فيما يلى موقف ضريبة القيمة المضافة وضريبة شركات الاموال وضريبة كسب العمل والتمغه النسبية وفقا للبيان التالى :-

١ : ضريبة القيمة المضافة

- تم تقديم الإقرار الضريبي لضريبة القيمة المضافة عن شهر ديسمبر ٢٠٢٣ دائن بمبلغ ١١٧٤٧٩٨٨مليون جنية وتم السداد فى شهر يناير ٢٠٢٤ .
- تم الفحص حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ وسداد فروق الفحص.
- تم الفحص من ٢٠١٤/٧ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ومنظورة امام القضاء .
- تم تكليف المستشار الضريبى بمباشرة الاعمال الخاصة بفروق الفحص الضريبى عن هذه السنوات بدرجات الطعن المختلفة بمركز كبار الممولين.

٢ : شركات الأموال .

١. تم ربط الفترة من ٩٨/٩٧ حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وفقا لاعتماد كل من رئيس مصلحة الضرائب والسيد/وزير المالية بنحو ٢٠٤ مليون جنيه تم سدادها بالكامل خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بعد استنزال ضريبة الخصم والإضافة عن تلك السنوات .
٢. بخصوص عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ تم التصالح مع الضرائب ونتج عنه وعاء ضريبي خسارة بمبلغ ٢٦٩٢٩٥٠٢٨ جنيها وبناءا علي ذلك سيتم عمل مطابقة مع الضرائب لترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات طبقا لقانون الضرائب وتحديد موقف الشركة مع العلم أن تقرير الخبير المنتدب جاء متفقا مع ما جاء بمذكرة التصالح بخصوص عام ٢٠٠٠/٩٩ والمعتمد من لجنة فض المنازعات بتاريخ ٢٠٢٢/٥.
٣. أعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ منظورة إمام المحاكم .
٤. أعوام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ منظورة إمام المحاكم .
٥. أعوام ٢٠١٠/٢٠٠٩ و٢٠١١/٢٠١٠ تم التصالح وتسويتها نهائيا .
٦. ٢٠٢٠/٢٠١١ تم التصالح وتسويتها نهائيا .

٣ : كسب العمل :

١. أعوام ٨٨/٨٠ تم سداد مبلغ ٥١٢١٧٠ جنيه بناء علي قرار لجنة الطعن وتم الاعتراض عليه ومنظورة أمام المحاكم .
٢. أعوام ٩١/٨٩ تم سداد مبلغ ٢٠٠٧٩٦٧ جنيه بناء علي قرار لجنة الطعن و تم الاعتراض عليه ومنظورة أمام المحاكم .
٣. أعوام ٩٢ ـ ٢٠٠٤ تـــــــم الربط والسداد .
٤ ـ تم فحص السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بموجب موافقة الشركة وجارى تقسيط المديونية.

٤ : التمغة النسبية ـ النوعية .

- تم الربط و السداد حتى ٢٠١٧/٦/٣٠
- تم الفحص من ٢٠١٧/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ وتم الطعن على فروق الفحص
- تم الفحص عن السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وفى انتظار تقرير المأمور الفاحص.

٥- الضرائب العقارية .

- تم سداد الضريبة العقارية بالكامل حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بموجب محضر الاتفاق بين الشركة والمصلحة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢١ .
- صدر اعفاء لجميع الشركات الصناعية من الضريبة العقارية لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من يناير ٢٠٢٢طبقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢
- تم مطالبة الشركة بضريبة عقارية عن المبانى المملوكة للشركة وبلغت المديونية ٧٨٠٢٢٤ وصدر لها قرار تقسيط من مامورية الضرائب العقارية وتم سداد مبلغ ٤٥٠٠٠٠حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ ومتبقى ٣٣٠٢٢٤ جنيه اقساط شهر يناير وفبراير ٢٠٢٤.

ثامنا : التامينات : ـ

- يتم سداد التامينات اول بأول علما بأن تأمينات شهر ديسمبر ٢٠٢٣ والبلغ قيمتها ٧٤٤٥٦٥ جنيه تم سدادها فى يناير ٢٠٢٤ .
- اما بخصوص التامينات الابتدائية والنهائية المقدمة من العملاء والموردين فقد تم رد بعضها وذلك بسبب عدم الرسو أو لانتفاء الغرض منها وجارى استكمال رد الباقى بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة وعدم وجود اى مخالفات .

تاسعا: موقف صندوق زماله اللجنة النقابية للعاملين : ـ

- تم سداد جميع المستحقات الخاصه بصندوق الزمالة .

عاشرا : أرصدة النقدية وما فى حكمها فى ٢٠٢٣/١٢/٣١

(القيمة بالجنيه)

٢٠٢٣/١٢/٣١ جنيـــه	البيـــــان	رقم الحساب	٢٠٢٣ / ٦ / ٣٠
٧٣٥٣٢٧٠٣	١) الودائـــــع	١٢٨/-	٥٤٦٤٣٠٣٣
٥٠١٦٠٨٦٩٨	٢) الحسابات الجارية والصندوق	١٢٨/-	٤٥٩٦١٢٥٣٥
٥٧٥١٤١٤٠١	إجمالي البنوك المدينة والصناديق		٥١٤٢٥٥٥٦٨

- تم من خلالها سداد مستحقات الضرائب والتامينات الاجتماعية وكذلك تسويات خروج المعاش للعاملين سن الستين ومصاريف التشغيل المختلفه بالتصفيه علما بأن معظم هذه الحصيله تتمثل فى مبيعات الشركة المتنوعة

الحادى عشر : نتائج اعمال الفتره من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١

- بلغ اجمالى المصروفات خلال الفترة مبلغ ١٠٢ مليون جنية منها ٣٢ مليون جنية اجمالي الأجور خلال نفس الفترة بينما بلغ اجمالى الايرادات ٨٢٤ مليون جنية .
- بلغ فائض التصفيه خلال الفتره من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ مبلغ ٧٢١ مليون جنية.

ولا يسع الشركة في نهاية التقرير إلا أن تسجل كل الشكروالتقدير ...

- **للسيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذى للشركة القابضة للصناعات المعدنية رئيس الجمعية**
- **السادة اعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة**
- **السادة مساهمين الشركة**
- **جميع العاملين بالشركة**

والأمر معروض علي سيادتكم لاعتماد قائمة المركز المالى وحساب ايرادات ومصروفات التصفية المؤقت في ٢٠٢٣/١٢/٣١ سائلين الله سبحانه وتعالي أن يوفقنا لما فيه خير وصالح امتنا ..

السيد المهندس/ محمد السعداوي – تقدم بالشكر للسيد المصفي وللجنة المعاونة له على الجهد المبذول

ثم اعطي الكلمة للسيد المحاسب / أشرف محمد فتح الله - وكيل الوزارة القائم بأعمال مدير ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية :

عرض علينا تقرير المصفى العام للشركة وأود التعليق على أرصدة العملاء المدينة والتى بلغت ٣٧٧ مليون جنية وقد صدر ضدهم احكام قضائية ولم يتم تنفيذها وهل هذه الاحكام غيابية أو أحكام نهائية وما أسباب عدم تنفيذ تلك الاحكام وان هناك اجراءات لتنفيذ تلك الاحكام القضائية ويوجد إدارات بالشرطة مختصة لتنفيذ الاحكام لانه لا يعقل ان يكون هناك احكام قضائية ومديونيات بقيمة ٣٧٧ مليون ولم تتخذ الشركة بشأنها اى من الاجراءات لتنفيذ تلك الاحكام وان الاحكام الغيابية فى حال لم يتم الطعن عليها خلال ستون يوما تكون احكام نهائية واجبة النفاذ وعلى الشئون القانونية للشركة متابعة هذه الاحكام وممكن الحجز على ممتلكات هولاء العملاء .

رد السيد المحاسب / أسامة أحمد بدوى – المصفى العام للشركة :

تلك الاحكام صادرة منذ سنوات عديدة واثناء عمل الشركة وقبل البدء فى التصفية وان هولاء العملاء هربوا خارج البلاد .

ثم وجه السيد المهندس/ محمد السعداوى – رئيس الجمعية الكلمة للسيد المحاسب/ سيد على مسعد – المشرف على الشئون المالية للشركة للرد :

ارصدة العملاء المدينة بقيمة ٣٧٧ مليون مقسمة الى ٨ مليون جنية لعملاء القطاع الحكومى و٢٦٦ مليون جنيها لعملاء قطاع الاعمال العام ومنهم ١٦١ مليون جنيها مديونية شركة الدلتا للصب من الخرده و٥٤ مليون جنيها مديونية شركة الاهلية للصلب و١٠٣ مليون جنيها لعملاء هربوا خارج البلاد وليس لهم أى نشاط .

رد السيد المهندس / محمد السعداوى – رئيس الجمعية :

ان الشركة القابضة ملزمة بدفع مديونية شركة الدلتا للصلب من الخردة والمقدرة ١٦١ مليون جنيها فى حالة عدم دفعها أما بالنسبة لمديونية شركة الاهلية للصلب فسوف تكون ضمن قسمة الغرماء لأن الشركة تم تصفيتها وأن اللجنة المشكلة لمتابعة الشركات تحت التصفية بالمتابعة مع الشئون القانونية للشركة سوف تقوم بمتابعة القضايا المرفوعة على العملاء المدينين والصادر بحقهم أحكام قضائية .

ثم وجه الكلمة للسيد المحاسب / أشرف محمد فتح الله - وكيل الوزارة القائم بأعمال مدير ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية :

السادة رئيس وأعضاء الجمعية العامة ومساهمى الشركة معروض على سيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة قائمة المركز المالى وحسابات التصفية المعدلة لشركة الحديد والصلب المصريه (تحت التصفية) عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ ونحن عند راينا بشأن كافة الملاحظات وسيقوم السيد المحاسب / ممدوح عبد الرحمن احمد – وكيل الوزارة بالقاء بعض الملاحظات ورجاء ادراج التقرير كاملا فى محضر الجمعية .

ثم اعطي الكلمة للسيد المحاسب / ممدوح عبد الرحمن أحمد – وكيل الوزارة – نائب اول مدير ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية لعرض بعض ملاحظات الجهاز :-

إلى السادة / مساهمي شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية)

راجعنا قائمة المركز المالى وحسابات التصفية (المعدلة) لشركة الحديد والصلب (تحت التصفية) شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية خاضعة لأحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ والمتمثلة فى المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ والبالغ إجمالي الأصول به ٢,١٨٦ مليار جنية وحساب إيرادات ومصروفات التصفية عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بفائض عن الفترة نحو ٧٢٢ مليون جنية وتقرير السيد/ المصفى عن المركز المالى المذكور وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات وإعداد هذه القائمة والحسابات المشار إليها مسئولية مصفى الشركة ومسئوليتنا هي إبداء الرأي على هذه القائمة وحسابات التصفية فى ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وأحكام باب التصفية الوارد بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بإصدار قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وكذا القوانين المصرية السارية ذات العلاقة بالتصفية، وتتطلب معايير المراجعة تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القائمة المالية والحسابات المشار إليها لا تحتوى على أخطاء مؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقائمة المالية والحسابات المشار إليها، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييما للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة إدارة تصفية الشركة وكذلك سلامة العرض الذى قدمت به القائمة المالية والحسابات المشار إليها وقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القائمة المالية والحسابات.

وفي ضوء ما قمنا به من أعمال المراجعة وما حصلنا عليه من أدلة إثبات لوحظ الآتي:-

الملاحظة : لم تقم الشركة بجرد أصول وممتلكات الشركة ومخازنها فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بخلاف الخزينة وخطابات الضمان والشيكات .

يتعين قيام الشركة بجرد أصول وممتلكات ومخازن الشركة فى تاريخ المركز المالى للتحقق من وجودها.

رد الشركة :

-تم جرد الخزينة وخطابات الضمان والشيكات ولم يتم جرد المخازن والأصول بسبب تسليمات [illegible] الشركات التى تتطلب ايقافهم عن العمل وهم مرتبطين بمدد محددة للتنفيذ ولعدم وجود العدد الكافى من العاملين للقيام بعملية الجرد وسنعمل جاهدين على إجراء الجرد الفعلى فى ٢٠٢٤/٦/٣٠.

الملاحظة :

- لم نواف ببعض عقود الأراضي على الرغم من طلبها أكثر من مره .

يتعين موافاتنا بباقى العقود التي تفيد ملكية الشركة لتلك الأراضي

رد الشركة :

- جارى إستخراج اصول العقود المتبقيه وسنوافيكم بصورة منها فور استخراجها .

الملاحظة :

- لم تقم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية **لتسجيل ما يلي:-**

- نحو ٧٩٠ فدان بحوزة الشركة وضع يد بمنطقة التبين منها ١٠٧ فدان تبين قيام حي التبين بكتابة لافتة على أسوارها وكذلك علي أرض المشتل بعدم جواز التعامل على تلك الأراضي وأنها ملك حي التبين.
- نحو ١٤٠٠ فدان أراضى وضع يد بدون مستندات متعدى على ١٥٠ فدان منها والباقى فى حيازة الشركة.
- نحو ٣ فدان تقريباً أراضى بطريق بلبيس الصحراوى تم التنازل عنها من قبل أحد العملاء بعقد إبتدائى ولا يوجد لها عقد بالشئون القانونية.
- مساحة ٤٥ فدان مشتراه من الشركة القومية للإسمنت منذ عام ١٩٧٩.

وذلك حتى تنتقل ملكيتها للشركة طبقا للمادة رقم (٩٣٤-١) من القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ "بإصدار القانون المدني" وتعديلاته والتي تقضي بأنه "في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء أكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان في حق الغير ، إلا إذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري".

يتعين اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل كافة أراضي الشركة حفاظاً على حقوق الشركة وموافاتنا بها.

رد الشركة :

- من المشاكل التى تواجه اعمال التصفيه تقنيين التصرف فى الاراضى الموجوده تحت يد الشركة وعدم تقنيين بعضها منذ فتره طويله ووفقا لقواعد التصرف فى كافة هذه الموجودات لابد من تقنينها اولا وهو ما تعمل ادارة التصفيه جاهدة فى ذلك اخذا فى الاعتبار ما ياخذه التقنيين من وقت واجراءات.

- اما بخصوص ١٠٧ فدان فقد تم اتخاذ اجراءات التصالح مع حى التبين على مخالفة بناء السور تنفيذا لاحكام قانون التصالح فى مخالفات البناء رقم ١٧ لسنه ٢٠١٩ وتم استلام نموذج ١٠ علما بانه صدر قرار وزير قطاع الاعمال العام رقم ٦٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣ حيث نص فى مادته الاولى بان يزال بالطريق الادارى كافة اوجه التعديات الواقعه على قطع الارضى البالغ مساحتها ١٠٧ فدان بمنطقة التبين بشركة الحديد والصلب تحت التصفيه الكائنه امام البوابة البحريه للشركه.

- هذه المساحه فى حيازة الشركة حيازة كاملة وهادئه ومستقره وذلك بموجب تنازل عنها من المالك الاصلى ولايوجد نزاع عليها .

- بخصوص ٤٥ فدان يوجد لدى الشركه صوره من اصل عقد البيع الابتدائى بهذه المساحه علما بأن الارض فى حيازة الشركة وقد حسمت وزارة قطاع الاعمال العام هذا الخلاف بأحقية شركة الحديد والصلب المصرية فى الارض والزام الشركة القومية للاسمنت بتسليم كافة المستندات الخاصة بالارض وتسجيلها لصالح الحديد والصلب وذلك بموجب خطاب المستشار القانونى لوزير قطاع الاعمال العام المؤرخ فى ٢٠٢٢/٨/٨ رئيس لجنة ازالة التعديات الواقعة على اراضى شركات قطاع الاعمال العام

الملاحظة :

- تبين استمرار وجود حالات تعدي علي أراضي وممتلكات الشركة تتمثل في ٩٨ حالة تعدى بمساحات مختلفة.

وما زلنا عند رأينا من ضرورة الإسراع في اتخاذ واستكمال الإجراءات القانونية لإزالة تلك التعديات وأي تعديات أخري تكون قد وقعت مع سرعة وضع آلية تحكم عدم تكرار التعدي علي أي من أراضي الشركة أو ممتلكاتها.

رد الشركة :

- قامت الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية الخاصه بهذا الموضوع واخرها الطعن بمحكمة النقض المرفوع من الشركة برقم ٦٧٩٤ لسنه٧٤ ق الذى لم يتم الفصل فيه حتى الان.

الملاحظة :

- لم يتم إجراء مطابقات على معظم أرصدة العملاء والحسابات المدينة والموردين والأرصدة الدائنة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ للتحقق من صحتها.

يتعين إجراء تلك المطابقات للتحقق من صحة الأرصدة.

رد الشركة :

- تم اجراء بعض المطابقات مع كبار العملاء والموردين وتمت المطابقة مع شركة التعاون للبترول و سيناء للمنجنيز و وتسوية جميع الخلافات معهم وسيتم إجراء باقى المطابقات وموافاة سيادتكم بها فور الانتهاء منها .

الملاحظة :

- قامت الشركة بإرسال المصادقات لكبار عملائها وموردیها على أرصدة ٢٠٢٣/١٢/٣١ فى ٢٠٢٤/٢ علي عناوين غير مكتملة وهى المسجلة ببيانات الحاسب الألي للشركة "العنوان يوضح إسم المدينة فقط" هذا فضلاً عن التأخر فى إرسال المصادقات وهو ما أدى لعدم تلقي أية ردود خلال فترة المراجعة مما يعني أن الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي تعبر عن وجهه نظر الشركة فقط.

يتعين إرسال المصادقات قبل مراجعة المركز المالى بوقت كاف يسمح بتلقى الردود عليها مع الإرسال على العناوين الواضحة والتفصيلية لضمان الوصول.

رد الشركة :

- سيراعى إرسال المصادقات قبل مراجعة المركز المالى بوقت كاف ليسمح بتلقى الردود عليها مع الإرسال على العناوين الواضحة والتفصيلية لضمان الوصول الى العملاء والموردين

الملاحظة :

- عدم حساب الضريبة المؤجلة عن فترة المركز المالى وبعض الفترات السابقة وذلك بالمخالفة لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وكذا الفقرة رقم (٥٨) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤ – ضرائب الدخل) من معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد والصادر بقرار السيد المستشار رئيس الجهاز المركزى

للمحاسبات رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠ والتى تقضى بـ " يعترف بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة كإيراد ومصروف وتدرج فى ربح أو خسارة الفترة".

يتعين الالتزام بما يقضى به قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وكذلك معيار المحاسبة المصري المشار إليه بعاليه لما له من آثار على المركز المالى.

رد الشركة :

- سيتم احتساب الضريبه المؤجله فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ .

الملاحظة :

- ضمنت الأرصدة المدينة للعملاء رصيد باسم شركة المهندس للمقاولات والتوريدات مديناً بنحو ٦,٧٥٣ مليون جنيه تمثل قيمة مسحوباته من خام دلوميت الأدبية محجر رقم (٣) قبل تصفية الشركة دون وجود ضمانات كافية لمواجهة تلك المديونية.

يتعين سرعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية للحفاظ على حقوق الشركة قبل الغير.

رد الشركة :

- مرفق لسيادتكم صورة محضر المطابقة بين الشركتين على المديونيه وقد بدأت الشركه فى اتخاذ الاجراءات القانونيه ضد شركة المهندس نحو سداد هذه المستحقات برفع دعوى قضائيه برقم ٢٦٦١ لسنة ٢٠٢٢ مدنى / كلى حلوان

الملاحظة :

- بلغت أرصدة حساب المستحق على أطراف ذوى العلاقة والعملاء وأوراق القبض والحسابات المدينة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٥٠٧,١٠٨ مليون جنيه مقابل نحو ٥٠١,٨٧٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ **وقد لوحظ بشأنها ما يلي:-**

- نحو ٥,٣ مليون جنيه تمثل قيمة أمانات رسوم جمركية لدى مصلحة الجمارك متوقف منذ عدة سنوات تم رفع دعوى قضائية رقم (٤٤) بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٦ ولم نقف على ما انتهت إليه تلك الدعوى القضائية.

يتعين موافاتنا بموقف تلك الدعوى وما إنتهت إليه.

رد الشركة :

- تم تحويلها الى الخبراء لجنه ثلاثيه وفى انتظار تقرير الخبير بمجلس الدوله .

الملاحظة :

- نحو ٧,٥ مليون جنيه ضريبة قيمة مضافة على المشتريات منها نحو ٦,٧ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة على مشتريات المجنازيت تطالب الشركة باستردادها من مصلحة الضرائب منذ عدة سنوات أفادت الشركة بأنه مرفوع بها دعوى قضائية لم يتم موافاتنا بأية بيانات بشأنها وما انتهت اليه الدعوى حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بموقف تلك المديونية وما انتهت اليه الدعوى القضائية.

رد الشركة :

- هذه القضية مازالت متداولة امام لجنة الخبراء بمعرفة المستشار الضريبى للشركة حيث تم تعيين لجنة متخصصة من جامعة القاهرة لتحديد خصائص المجنازيت كمدخل فى انتاج صناعة الحديد.

الملاحظة :

- نحو ٨,٤٥٧ مليون جنيه يمثل قيمة ضريبة الخصم والاضافة لم يتم موافاتنا بشهادة بها.

يتعين موافاتنا بتلك الشهادة للتحقق من صحة الرصيد.

رد الشركة :

- تم مخاطبة مصلحة الضرائب لموافاتنا بهذه الشهادة وسنوافيكم بصوره منها فور استلامها .

الملاحظة :

- نحو ٣١,١٦٦ مليون جنيه بحساب مصلحة الضرائب العامة بالحسابات المدينة ، نحو ١٧,٨٨١ مليون جنيه رصيد مدين بالأرصدة الدائنة تحت مسمى ضرائب دخلية ولم نواف بشهادة من مصلحة الضرائب للتحقق من صحة هذه الأرصدة.

يتعين موافاتنا بشهادة من مصلحة الضرائب بهذه الأرصدة وتسويتها مع المصلحة.

رد الشركة :

تم مخاطبة مصلحة الضرائب لاجراء تعديل ربط عن سنوات ١٩٩٨ /٢٠٠٠ وجارى الوصول الى الرصيد والحصول على شهادة بالموقف الضريبى للشركة حتى تاريخه

الملاحظة :

- تضمنت الارصدة المدينة نحو ١,٧ مليون جنيه تأمينات لدى الغير يرجع تاريخ معظمها الى ما قبل عام ٢٠٠٠.

يتعين بحث ومتابعة تلك التأمينات وموقف الأعمال المرتبطة بها واتخاذ مايلزم نحو استرداد تلك المبالغ

رد الشركة :

- الشركة تعمل جاهده على تحصيل هذه المستحقات بعد اعداد المطابقات الماليه .

الملاحظة :

- ظهر رصيد شركة مصانع الدلتا للصلب فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ مديناً بنحو ١٦١,٨٨٤ مليون جنيه وتم إجراء مطابقة على الرصيد فى ٢٠٢٣/١١ وقد أسفرت المطابقة عن بعض الفروق بين الشركتين بنحو ٤٧٢ ألف جنيه بخلاف الشيكات التى تم تحصيلها فى ٢٠٢٣/١٢ وهذه الفروق تمثل (فواتير لم تسجل أو فروق أوزان أوفروق تسعير أو فروق سداد) ولم يتم تسويتها منذ فترة يرجع بعضها لعام ٢٠١١.

يتعين التوصل لإتفاق مع شركة مصانع الدلتا للصلب لتسوية تلك الفروق

رد الشركة :

- سيتم مخاطبة شركة مصانع الدلتا للصلب لبحث اوجه الخلاف بين الشركتين واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.

الملاحظة :

- ظهر رصيد شركة سيناء للمنجنيز فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ دائناً بنحو ١٦,٢٨٩ مليون جنيه وتم إجراء مطابقة على الرصيد فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ وقد أسفرت المطابقة عن بعض الفروق بين الشركتين بنحو ٨٨٦ ألف جنيه ولم يتم تسويتها وهذه الفروق تمثل (شهادات ضرائب وفروق أوزان وتخاليل وفروق قديمة [illegible] جنيه منذ عام ١٩٩٤ تم الإتفاق على تقسيمها مناصفة بين الشركتين) ، هذا فضلاً عن تسو[illegible] مليون جنيه

(رصيد مدين) تم تحميل الشركة القابضة للصناعات المعدنية بها (كونها ضامنة لشركة سيناء للمنجنيز) تمثل قيمة ٥٩٨٥ طن فحم كوك يوجد خلاف بين الشركة وشركة سيناء للمنجنيز عليها حيث ترى شركة سيناء للمنجنيز أن هذه الكمية غير مطابقة للمواصفات وترى شركة الحديد والصلب (تحت التصفية) أنه تم بيع هذه الكمية بعد المعاينة وأن التحاليل تمت بدون مشاركة من شركة الحديد والصلب وأنه تم تحديد سعر بيع ٧٠٠٠ جنيه للطن فى حين أن السعر بالسوق كان يتجاوز ١١٠٠٠ جنيه.

يتعين إجراء التسويات اللازمة وموافاتنا بأسباب بيع هذه الكمية بالأسعار المشار إليها بعاليه مما يمثل إهداراً لموارد الشركة.

رد الشركة :

- **تم اجراء محضر مطابقة بين الشركتين فى ٢٠٢٤/١/١٨ وتم عمل التسويات بالفروق فى شهر يناير ٢٠٢٤.**
- **بالنسبة لكمية الفحم تم البيع كصفقة واحدة وتمت المعاينة من قبل سيناء للمنجنيز قبل الشراء وتمت الموافقة عليه بحالتها ولامجال لاى رجوع فيها**

الملاحظة :

- تم تخفيض حساب سيناء للمنجنيز (المدين) بنحو ٤١٩ ألف جنيه قيمة شهادات ضريبة خصم والتحصيل المقدمة منها والتى تم سدادها نيابة عن الشركة على الرغم من تحميل الشركة القابضة للصناعات المعدنية بكامل قيمة تلك المبيعات مما جعل الحساب دائناً بقيمة الضريبة.

يتعين إجراء التصويب اللازم.

رد الشركة :

- **تم مراعاة ضريبة الخصم ضمن محضر المطابقة بين الشركتين فى ٢٠٢٤/١/١٨ حيث بلغ :-**

رصيد شركة سيناء للمنجنيز (بدفاتر الصلب) ٤٧٣٤٢٦١٦

فيما بلغت مشتريات فحم الكوك ٤٧٧٦١٥٧٧

الفرق ٤١٨٩٦١

وسيتم تخفيض حساب الشركة القابضة بقيمة الضريبة.

الملاحظة :

- ظهر رصيد شركة الحديد والصلب للمناجم والمحاجر فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ٣,٨ مليون جنيه (دائن) فى حين ظهر رصيد شركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) بدفاتر الحديد والصلب للمناجم والمحاجر فى ذات التاريخ بنحو ٨,٠٤٢ مليون جنيه (مدين).

يتعين إجراء مطابقة بين الشركتين وإجراء التسويات اللازمة.

رد الشركة :

سيتم عمل مطابقة بين الشركتين فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك.

الملاحظة :

- تضمن حساب الأطراف ذوى العلاقة نحو ٥٤ مليون جنيه رصيد (مدين) مستحق على الشركة الأهلية للصناعات المعدنية دون موافاتنا بموقف ذلك الرصيد فى ضوء إنتهاء أعمال التصفية للشركة الأهلية.

يتعين موافاتنا بموقف ذلك الرصيد وإتخاذ ما يلزم لتحصيل المبلغ المشار إليه.

رد الشركة :

سيتم مخاطبة الشركة القابضة لسداد المديونية لان الشركة تم شطبها من السجل التجارى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١

الملاحظة :

ظهر حساب النقدية بالبنوك فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ٥٠١,٦٠٩ مليون جنيه مقابل نحو ٤٥٩,٦١٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ **وقد لوحظ بشأنها ما يلى:**

- باغ الرصيد بالبنك الأهلى الكويتى فى تاريخ المركز المالى نحو ١٥١,٤٥٩ مليون جنيه بعائد نحو ١٦,١% ورصيد البنك العقارى نحو ٢٣٥,٩٣٤ مليون جنيه بعائد نحو ١٧,٢٥% ، رصيد بنك أبو ظبى التجارى نحو ٥٩,٣٤٩ مليون جنيه بعائد نحو ١٥,١٥% ، رصيد بنك أبوظبى الاسلامى نحو ١٩,٦٧٠ مليون جنيه بعائد ١٦,١% هذا فضلاً عن عدم حصول الشركة على عائد على الحساب الجارى للبنك الأهلى والبالغ نحو ١٦,١٣٠ مليون جنيه فى حين أن العائد على أذون الخزانة خلال الفترة يصل إلى ٢٧%.

يتعين تنويع محفظة الاستثمار واستغلال السيولة المتاحة الاستغلال الأمثل وبما يحقق أعلى عائد للشركة.

رد الشركة :

جارى التفاوض مع البنوك للحصول على افضل عائد استثمارى ممكن.

الملاحظة :

- لم تتضمن شهادة بنك إسكندرية خطاب ضمان بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه. **يتعين البحث والإفادة.**

رد الشركة : جارى الحصول افادة من بنك اسكندرية .

الملاحظة :

- تضمنت مذكرة تسوية البنك الأهلى المصرى فرع حلوان إيداعات لم تسجل بدفاتر الشركة بمبلغ ٢,٨٧٦ مليون جنيه

يتعين تسوية تلك المبالغ بحسابات الشركة.

رد الشركة :

تم تسويتها فى شهر يناير ٢٠٢٤.

الملاحظة :

- بلغت قيمة الودائع ببنك الإسكندرية فرع حلوان نحو ١٠ مليون جنيه مرهونة لصالح ضرائب الشركات المساهمة.

يتعين اتخاذ ما يلزم بشأنها.

رد الشركة :

- **تم مخاطبة البنك بتسييل الودائع لصالح الضرائب وجارى العمل على ذلك .**
- **مرفق لسيادتكم صوره من خطاب فك الرهن من مصلحة الضرائب وجارى اتخاذ إجراءات فك الرهن .**

الملاحظة :

- ظهر رصيد حساب بنك مصر بالأرصدة الدائنة بنحو ١٦,٢ مليون جنيه (مدين) تمثل باقي قيمة الأرض المسلمة مقابل تسوية المديونية ولم يتم تحصيلها.

يتعين موافاتنا بموقف تلك المديونية فى ضوء تسليم الأرض للبنك وما تم بشأنها.

رد الشركة :

هذه المديونيه طبقا للمساحة المقيدة بعقود البيع وسيتم تحديد القيمه وتحصيلها بعد الانتهاء من الرفع المساحى للارض والاستلام

الملاحظة :

بلغت فروق فحص ضريبة كسب العمل عن الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٢١ نحو ٣١٩ مليون جنيه تم سداد نحو ١٩ مليون جنيه وتعلية حساب جارى مصلحة الضرائب بقيمة ٣٠٠ مليون جنيه ولم الطعن عليها ، هذا فضلاً عن تضمين التسوية الضريبية نحو ٢١١ مليون جنيه فوائد تأخير لم يتم تحميل المصروفات بها خلال الفترة ، كما لوحظ تأخر الشركة فى سداد ضريبة كسب العمل عن الفترة من ٢٠٢٢/١/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ عن المواعيد المحددة بالمادة رقم (١٤) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قانون الضريبة على الدخل حيث تم سداد المبالغ المستحقة والبالغة نحو ١٦,٩ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٢/١ حتى ٢٠٢٣/٣ فى شهر ٢٠٢٣/٥مما يعرض الشركة لغرامات التأخير المنصوص عليها بالمادة (١١٠) من القانون المشار إليه.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم سداد تلك المديونيات خلال الفترات السابقة مما حمل الشركة بغرامات تأخير وتحديد المسئولية بشأن تلك الفروق والتي كان يتعين إجراء التسويات الضريبية وضرورة توريد المبالغ المستقطعة لضريبة كسب العمل فى المواعيد القانونية طبقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قانون الضريبة على الدخل وإجراء التسويات اللازمة المشار إليها بعاليه.

رد الشركة :

قامت الشركة بفحص ضريبة كسب العمل عن الفترة من يوليو ٢٠٠٥ حتى ديسمبر ٢٠٢١ و قيمتها ٣١٩ مليون جنيه عبارة عن ٧٠ مليون فروق فحص و ٢٥٠ مليون متاخرات سداد لضريبة كسب العمل الشهرية من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢١ بسبب نقص السيولة خلال تلك الفترة وجارى جدولة و سداد المديونية .

الملاحظة :

- عدم قيام الشركة بتقديم إقرار الربع الأخير من عام ٢٠٢٣ على نموذج (٤ مرتبات) وذلك بالمخالفة للمادة (٣١) من القانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية ، وعدم قيام الشركة بإجراء تسوية فى نهاية عام ٢٠٢٣ عن ضريبة المرتبات وما فى حكمها (كسب العمل) وتسديد ما يستحق من فروق الضريبة إن وجد والتى يجب إجراها وتقديمها خلال شهر يناير من كل عام وذلك بالمخالفة للمادة (١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

يتعين الإلتزام بما نصت عليه القانون واللوائح التنفيذية المشار إليها بعاليه تجنباً لتحمل الشركة لمقابل تأخير.

رد الشركة :

تم تقديم نموذج (٤) مرتبات عن الربع الرابع ٢٠٢٣ وجارى تقديم التسوية النهائية .

الملاحظة :

- بلغ رصيد حساب ضريبة القيمة المضافة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٣٨,٥٣٨ مليون جنيه منها نحو١١,٧٤٨ مليون جنيه قيمة الضريبة عن شهر ٢٠٢٣/١٢ والمسددة فى ٢٠٢٤/١ **ولم يتضمن الرصيد ما ورد بمطالبة** مصلحة الضرائب المصرية عن الفترة من ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠٢٣/٢ بنحو ٤٢٩,٧٩١ مليون جنيه تتمثل فى ٣١٧ مليون جنيه فروق فحص نحو ٥٩ مليون جنيه ضريبة إضافية لعدم السداد فى الأجل عن إقرارات لم يتم سدادها حتى ٢٠٢٣/١١ تبلغ نحو ٥٣,٦ مليون جنيه.

رد الشركة :

- **تم سداد فروق الفحص عن الفترة من ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠١٣/٦ خلال شهر يناير وفبراير ٢٠٢٤ وبلغت ٢١ مليون جنيه .**
- **الفترة من ٢٠١٣/٧ حتى ٢٠٢٠/٦ منظورة امام القضاء .**
- **وجارى تسوية اقرارات القيمة المضافة مع المركز الضريبى لكبار الممولين.**

الملاحظة :

وبتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢١ صدر قرار لجنة الطعن على ضريبة القيمة المضافة على الفروق المستحقة عن الفترات من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بتأييد قرار إعادة الفحص الذى تم من خلال المأمورية المختصة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٢ ويلاحظ عدم حضور ممثل عن الشركة فى معظم جلسات لجنة الطعن ولم يتم تقديم أية مستندات تؤيد وجهة نظر الشركة وبناءاً عليه تم تحويل قرار لجنة الطعن إلى قسم الحجز.

يتصل بما سبق التأخر فى سداد قيمة الضريبة على القيمة المضافة عن المواعيد القانونية وذلك بالمخالفة لأحكام قانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته وقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ مما يحمل الشركة ضريبة إضافية بواقع ١,٥% من قيمة الضريبة غير المدفوعة عن كل شهر أو جزء منه إعتباراً من نهاية الفترة المحددة للسداد وهى خلال الشهر التالى لإنتهاء الفترة الضريبية (شهرى) حتى تاريخ **السداد ويتضح ذلك مما يلى:-**

الشهر	القيمة	تاريخ السداد	اخر موعد للسداد
يناير ٢٠٢٣	١٣٢١٧٨٣٨	٢٠٢٣/٦/١٣	٢٠٢٣/٢/٢٨
فبراير ٢٠٢٣	٢٨٥١٣٠٩٩	٢٠٢٣/١٠	٢٠٢٣/٤/٢
مارس ٢٠٢٣	٢٥٦٣٤٦٧٦	٢٠٢٣/٩/١٧	٢٠٢٣/٤/٣٠
أبريل ٢٠٢٣	٣٥٦٦٩٢٧٢	٢٠٢٣/١١	٢٠٢٣/٥/٣١
مايو ٢٠٢٣	١٩٢٠٩٧٢٢	٢٠٢٣/٧/١٦	٢٠٢٣/٧/٢
يونيه ٢٠٢٣	١٤٣٩٥٢٩١	٢٠٢٣/٩/٣	٢٠٢٣/٧/٣١
يوليو ٢٠٢٣	١٤٦٥٣٥٩	٢٠٢٣/٩/١٤	٢٠٢٣/٨/٣١
سبتمبر ٢٠٢٣	١٣١٧٩٥١٦	٢٠٢٣/١١/٢٨	٢٠٢٣/١٠/٣١

يتعين تحديد المسئولية فى شأن عدم سداد ضريبة القيمة المضافة فى المواعيد القانونية وعدم سداد فروق الفحص مما حمل الشركة حتى ٢٠٢٣/٢ ضريبة إضافية بنحو ٥٩ مليون جنيه مع العمل على سرعة السداد لتجنب تحمل الشركة مزيد من الضريبة الإضافية مع ضرورة حضور ممثل عن الشركة فى اللجان الضريبية وتقديم المستندات التي تؤيد موقف الشركة وإجراء التسويات اللازمة لما لها من اثر على المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

رد الشركة :

تقوم الشركة بالسداد طبقا لاعتبارات السيولة النقدية المتاحة لديها علما بأن الشركة قامت بسداد جميع الاقرارات الضريبيه حتى ديسمبر ٢٠٢٣ طبقا لمنظومة مصلحة الضرائب وقد تم تسليم الساده مراقبى الحسابات صوره من المطالبات والتسديدات الخاصه بضريبة القيمه المضافة .
الفترة من ٢٠١٣/٧ حتى ٢٠٢٠/٦ منظورة امام القضاء.

الملاحظة :

- تضمنت الأرصدة الدائنة نحو ٣٤,٣٥٤ مليون جنيه تمثل قيمة ضريبة الخصم والتحصيل المخصومة من الموردين ولم يتم توريدها فى المواعيد المحددة لمصلحة الضرائب بالمخالفة للمادة (٧٢) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار قانون الضريبة على الدخل والمادة (٨٩) من اللائحة التنفيذية على نموذج (٤١ خصم وتحصيل) وذلك فى موعد أقصاه أخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام مرفقاً به السداد مما يعرض الشركة للعقوبات المنصوص عليها بالمادة (١٣٥) من القانون ذاته والتى تقضى بـ" يعاقب بغرامة مقدارها ٢٥% من المبالغ المؤداه كل من أمتنع عن إستقطاع وخصم وتحصيل وتوريد الضريبة فى المواعيد القانونية".

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق والإلتزام بأحكام القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية.

رد الشركة :

- **جارى تسوية الرصيد مع مصلحة الضرائب وسنوافيكم بالارصدة النهائية .**

الملاحظة:

- ظهر رصيد مستحقات للهيئة القومية لسكك حديد مصر فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ٣٠,٦٣٨ مليون جنيه بعد تخفيضه بنحو ٨٦,٨ مليون جنيه دون إجراء مطابقة معها هذا فضلاً عن عدم قيام الشركة بإجراء التسوية المتعلقة بالاتفاق بشأن أسعار نولون النقل بالسكك الحديدية والبالغ نحو ١١,٤ مليون جنيه عن سنوات سابقة ، وتم رفع دعوى ضد الشركة بإلزامها بسداد نحو ٢٠١ مليون جنيه والقضية مؤجلة للإطلاع.

يتعين رد التخفيض لحين إجراء مطابقة على الحسابات المختصة بالهيئة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء تلك المطابقة وموافاتنا بموقف القضية المشار إليها

رد الشركة :

- تم عمل المطابقة الفنية بين الشركة وهيئة السكك الحديدية بموجب محضر المطابقة والاتفاق بين الجهتين والمؤرخ فى ٢٠٢١/١٢/١٤ والمرفق صورتة والذى اقر فية الطرفين بموجودات كل جهه طرف الجهه الاخرى وتم التسليم وجارى إستكمال أعمال المطابقة المالية بين الجهتيين للوقوف على الارصدة الفعلية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وسنوافيكم بصوره منها بعد إقرارها .

الملاحظة :

- لم يتم بعد تسوية الفروق التي أسفرت عنها المطابقات والمصادقات التي تمت مع بعض موردي الشركة خلال الفترات السابقة ومن أمثلة ذلك:-

- بلغ رصيد المورد / الشركة المصرية لنقل الكهرباء فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ١,٧٦٦ مليار جنيه وقد وردت مصادقة منه أظهرت رصيد ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ١,٨٧٠ مليار جنيه بزيادة نحو ٩٤ مليون جنيه عن المثبت بالدفاتر، هذا فضلاً عن تضمين المطابقة بين الشركتين عن الفترة من ٢٠٢١/٦ حتى ٢٠٢٢/٦ لمبالغ بنحو ٤,٠٧٢ مليون جنيه تمثل رصيد التشغيل والصيانة عن الفترة من ٢٠٢١/١٠ حتى ٢٠٢٢/٦ وأم تاريخ بدفاتر شركة الحديد والصلب (تحت التصفية) ، وتم رفع دعوى قضائية برقم (١٤٠/٣٩٤ق) من قبل المورد بإلزام الشركة بدفع نحو ١,٨٥٧ مليار جنيه والقضية بالإستئناف ونسبة مكسبها طبقاً لرأى الشئون القانونية لا يتجاوز ١٠%.

رد الشركة :

- هذه الفروق نتيجة وجود خطأ بعدادات معامل القدرة بشركة الكهرباء وعدم تشغيل المكثفات التى تقوم بتحسين معامل القدرة فى شركة الكهرباء وقد تم اثبات ذلك بحضور مندوبى شركة الكهرباء طبقا لمحضر المعاينة الموقع بين الشركتين علما بأنه تم تسوية مبلغ ١٤ مليون جنيه من هذه الخلافات لصالح الحديد والصلب فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وكذلك ضرائب الخصم والاضافة بموجب محضر الاتفاق المؤرخ ٢٠٢٢/١٠/٢٠ وقد قامت الشركة بسداد جميع استهلاكات الكهرباء من تاريخ التصفية ٢٠٢١/٥/٣١حتى تاريخه .

- وتم مخاطبة شركة الكهرباء للحضور لبحث نقاط الخلاف حول معامل القدرة .

الملاحظة :

- بلغ رصيد المورد /شركة الخدمات البترولية (بتروتريد) فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ نحو ٣,٧٨٢ مليار جنيه وقد وردت مصادقة منه على أرصدة ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ٤,٧٧٧ مليار جنيه فى حين أن الرصيد فى دفاتر الشركة فى ذات التاريخ بنحو ٣,٥٢١ مليار جنيه بفروق نحو ١,٢٥٦ مليار جنيه بين المقيد بدفاتر الشركة والمثبت لدى المورد منها تسوية بنحو ٧٠٣,٨١٩ مليون جنيه تم إلغائها فى ٢٠٢٣/١ وإثبات التسوية بمبلغ ٦١٣,٣٩٤ مليون جنيه بالقيد رقم ٦٤ فى ٢٠٢٣/١ حيث تم سدادها ضمن برتوكول مبادلة قطعة أرض مملوكة للشركة القابضة مقابل ديون بعض الشركات التابعة لدى شركات الغاز والكهرباء ، وقامت شركة بتروتريد برفع طلب أمام (لجنة ٩ فض منازعات) لإلزام الشركة بمسحوبات الغاز عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٢/٨/١٥ بمبلغ نحو ٦٧٨ مليون جنيه ونسبة مكسبها طبقاً لرأى الشئون القانونية لا يتجاوز ١٠%.

يتعين دراسة تلك الفروق وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك وإجراء مطابقات على أرصدة المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ للتحقق من صحة الرصيد مع مراعاة لحقوق الأمتياز العامة والخاصة طبقاً لأحكام المواد (من ١١٣٨ :١١٤٠) القانون المدنى رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

رد الشركة :

- جارى تسوية المديونية مع شركة بتروتريد حيث تم سداد مبلغ ٦٤٤ مليون جنيه عن طريق مبادلة قطع اراضى مقابل جزء من المديونية الذى تم قبل صدور قرار التصفيه طبقا للبروتوكول الموقع بين وزارة قطاع الاعمال ووزارة البترول لم تقيد بدفاتر بتروتريد والباقى فروق اسعار وغرامات تأخير وسنوافيكم بالتسوية النهائية بين الشركتين فور الانتهاء منها وذلك طبقا للارصده الفعليه بين الشركتين فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

الملاحظة :

- عدم قيام الشركة بالتأمين على أصول وممتلكات الشركة وخاصة ضد مخاطر السرقة باستثناء السجين ومحطة الغاز الطبيعي وخزينة الشركة وأمين العهدة.

يتعين التأمين على أصول وممتلكات الشركة حفاظاً عليها من الأخطار المحتملة.

رد الشركة :

- لم يتم التأمين على اصول الشركة وممتلكاتها نظرا لقيام الشركة بيعها فى مزادات وتم التأمين على الاصول التى تعمل فقط لتعرضها لمخاطر التشغيل وسيتم دراسة المخاطر التى للعرض لها ممتلكات الشركة ودراسة امكانية التأمين عليها حتى بيعها .

الملاحظة :

- لوحظ وجود عدد ٢٣ خطاب ضمان لدى الشركة مقدمة من الموردين يرجع تاريخ صدور بعضها لعام ٢٠٠٢ دون موافاتنا بموقف هؤلاء الموردين من التوريد أو الوفاء بإلتزاماتهم التعاقدية من عدمه.

يتعين بحث موقف هؤلاء الموردين من إلتزاماتهم التعاقدية وإتخاذ ما يلزم نحو خطابات الضمان المقدمة .

رد الشركة :

- خطابات الضمان عبارة عن تامين موردين لعمليات لم يتم الابلاغ عن ردها ولم يتقدم المورد بطلب ردها.

الملاحظة :

- ظهر رصيد حساب التأمينات الإجتماعية (حـ/ ٣٢٤٣٤) دائنا بنحو ١,٣٥١ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ وأثناء المراجعة وجد طلب بتقسيط المديونية المستحقة للهيئة القومية للتأمين الإجتماعى على ١٢ شهر بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٦ والبالغة نحو ٣٨,١٧٠ مليون جنيه.

يتعين موافاتنا بمطالبة هيئة التأمينات الاجتماعية وإثباتها بدفاتر الشركة لما له من آثر على المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١

رد الشركة :

تم اجراء جدولة بين الشركة وهيئة التامينات اعتبارا من يناير ٢٠٢٤ وتم السداد فى شهر ٢٠٢٤/٢ وسيتم عمل قيد الاستحقاق للمديونية فى شهر ٢٠٢٤/٢.

الملاحظة :

- عدم التزام الشركة بقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٧٧٦) لسنة ٢٠٢٠.

يتعين الالتزام بما نص عليه القانون المشار إليه بعاليه ولائحته التنفيذية.

رد الشركة :

- يتم سداد كافة المستحقات الحكوميه من تأمينات / ضرائب بكافة انواعها / مرتبات العاملين طبقا لمنظومة الدفع غير النقدى وجارى تعميم المنظومه على مستحقات الموردين / العملاء /المقاولين .

الملاحظة :

- عدم التسجيل بدفتري اليومية العامة والجرد ودفتر قيد أعمال المتعلقة بالتصفية بالمخالفة للمادتين (٢١ ، ٢٣) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ "قانون التجارة" والمادتين (١ ، ٣) من القانون رقم (٣٨٨) لسنة ١٩٥٣ فى شأن "الدفاتر التجارية" والمادة (١٤٢) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد.

يتعين التسجيل بالدفاتر القانونية والالتزام بتطبيق أحكام القوانين المشار إليها بعاليه.

رد الشركة :

سيراعى ذلك مستقبلا .

الملاحظة :

- اعتماد الشركة فى التقييم على بعض مكاتب التثمين **حيث لوحظ بشأنها الآتي:-**
  - التفاوت بين الأسعار المقدمة من كل مكتب على النحو المبين بالتقرير التفصيلى.
  - عدم تضمين التقارير للبيانات والأرقام التي تم انخاذها أساساً للتقييم المقدم.
  - اعتماد المكاتب على البيانات التي تم تقديمها لهم من الشركة ويظهر ذلك جلياً من مكونات الوحدة محل التقييم الواردة باقييم محطة الأكسجين.

يتعين موافاتنا بالأسس والبيانات التي اعتمدت عليها مكاتب التقييم مع ضرورة توحيد الأسس فى ظل المعاينة الفعلية لما يتم تقييمه على أرض الواقع حتى تكون النتائج متقاربة ومعبرة عن الواقع الحقيقي وليس الاعتماد على البيانات المقدمة من الشركة فقط مع ضرورة تشكيل لجنة تتضمن خبرات متنوعة مختصة بالصناعة تقوم بمراجعة تقييمات تلك المكاتب ومدى الاعتماد عليها.

رد الشركة :

- مكاتب التقييم هى المكاتب المعتمدة من البنك المركزى طبقا لقرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٣ لسنة ٢٠٢٠ والتى تلتزم الشركة بالتقييم عن طريقها .

الملاحظة :

- لوحظ قيام الشركة بضبط بعض الأفراد التابعين لبعض المتزايدين بوقائع سرقة وتم الإكتفاء بتوقيع غرامات ومنع دخول السيارة المضبوطة للشركة مرة أخرى فقط دون تبليغ جهات التحقيق عن وقائع السرقة التى يتم ضبتها من خلال إدارة الأمن حتى تكون رادع لهم ولمن ساعدهم **ومن أمثلة ذلك:-**
  - الشروع فى سرقة عدد(٣) بلوف وعدد(٢) مجرى حديد وسكينة طاحونة وزنها ١ طن من خلال سيارتين تابعتين لشركة/ السلام للمقاولات والراسى عليه محطة المازوت رقم (٢) وتم تغريمه نحو مليون جنيه حيث تم ضبط الواقعة أثناء خروج عاملين من باب الشركة لوحظ لهما وجود سيارتين محملتين وبهما أجزاء من منطقة معبرة الأفران (التابعة لقطاع الأفران) وقاما بإبلاغ مشرف الأمن بذلك وبسؤال السيد صاحب شركة السلام أقر بأن العاملين بشركة الحديد والصلب هم المسئولين عن تحميل السيارتين وعددهم (٢) عامل أقرا بأنهما لا يعلمان شئ عن هاتين السياراتين ولم يحضرا لموقع تسليم محطة المازوت (٢) وبسؤالهما عن توقيعهما على أذن الخروج للسيارتين أفادا بأن التوقيعات ليست توقيعاتهم.
  - الشروع فى سرقة (٤) كابلات كهربائية نحاسية من خلال أحد السائقين المتعاقدين مع / شركة مصر العليا بمنطقة الترسيب وتم تغريمه ٢,٢٥٠ مليون جنيه تم تخفيضها لـ ١,٨٥٠ مليون جنيه.
  - الشروع فى سرقة ١٠ كيلو أسلاك نحاسية من خلال أحد السائقين التابعين للمتزايد شركة الشروق للتجارة والتوريدات وتم تغريمه ١٠ ألف جنيه.
  - الشروع فى سرقة ١٢٠كيلو من الحديد الزهر من خلال أحد السائقين التابعين / للشركة الفرنسية التابعة لشركة مصر العليا وتم توقيع غرامة ١٢ ألف جنيه.
  - الشروع فى سرقة ٢٥٠ كيلو قطع حديدية من خلال أحد السائقين التابعين للمتزايد /شركة مصر ستيل وتم تغريمه ٢٢ ألف جنيه.
  - الشروع فى سرقة عدد (٢) شيكارة رولمان بلى من خلال أحد السائقين التابعين للمتزايد شركة الشروق للتجارة والتوريدات وتم تغريمه ٥٢ ألف جنيه .

يتعين تبليغ جهات التحقيق عن وقائع السرقة التى تم ضبتها من خلال إدارة الأمن وعدم الإكتفاء بتوقع غرامات مالية فقط حتى تكون رادع للسارق خاصة فى ظل تكرار الوقائع مع إبلاغ الجهاز المركزى للمحاسبات بوقائع السرقات وكافة المستندات المؤيدة لها والقرارات الصادرة فى شأنها إعمالاً لنص المادة (١٥) من القانون رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم (١٥٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن الجهاز المركزي للمحاسبات والتي تقضي بـ "على رؤساء الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز ابلاغه بوقائع الاختلاس أو السرقة أو التبديد أو الإتلاف أو الحريق أو الإهمال يوم إكتشافها وعليهم أيضا أن يوافوا الجهاز بالقرارات الصادرة بشأنها فور صدورها" مع ضرورة التشديد على أفراد الأمن بضرورة إصطحاب السيارات الداخلة للشركة لمواقع التحميل وبحضور لجنة التسليم وقيام فرد الأمن بمتابعة السيارةحتى خروجها للبوابات العمومية وتفتيشها من قبل الأمن.

رد الشركة :

رؤية القطاع القانونى وادارة التصفية أنه طالما المسروقات لم تخرج من الشركة وأن هذه البضاعة تم مصادرتها فى الشركة يتم الاكتفاء بتوقيع الغرامة مضاعفة على العميل طبقا لتقرير المهندس الفنى ومجازاة العميل بعدم دخول السائق و السيارة مرة أخرى الى الشركة .

الملاحظة :

- بالإضافة إلى ما تم ذكره بتقاريرنا السابقة فيما يتعلق بالمزاد المقام لبيع كمية ١٥٠ طن فحم كوك مقاس ٣٠/٩٠ مم ، كمية ٨٤٠٠ طن فحم كوك ناتج الغربلة أقل من ٣٠ مم بجلسة ٢٠٢٢/١/١٢، وكذا المزاد الخاص ببيع ٣ مليون طن جلخ الأفران العالية المبرد هوائياً بنفس التاريخ حيث تم ترسيتهماعلى شركة الرواد إنترناشونال للتوريدات العمومية والمقاولات العامة **فقد لوحظ ما يلى :-**

- بعد أن تم مصادرة مبلغ التأمين الابتدائي البالغ نحو ١,٢٥ مليون جنيه بالإضافة إلى ٤,٩ مليون جنيه مقابل عمولة الدلالة والمصاريف الإدارية ولم يتبقى مبالغ مسددة مقابل التأمين النهائي البالغ نسبته ٢٥% من قيمة اللوط الخاص ببيع كمية ١٥٠ طن فحم كوك مقاس ٣٠/٩٠ مم ، كمية ٨٤٠٠ طن فحم كوك ناتج الغربلة أقل من ٣٠ مم مزاد جلسة ٢٠٢٢/١/١٢ قامت الشركة بالاكتفاء بمصادرة التأمين الابتدائي فقط بالمخالفة للفقرة (٢) من البند خامساً من كراسة الشروط والتي تقضى "إذا تأخر من رسى عليه المزاد فى سداد باقي الثمن خلال المدة المحددة سلفاً يعتبر البيع لاغياً من تلقاء نفسه ويحق للشركة البائعة مصادرة التأمين المدفوع وأي مبالغ مسددة على ذمة البيع دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية".
- أما بالنسبة للمزاد الخاص ببيع ٣ مليون طن جلخ الأفران جلسة ٢٠٢٢/١/١٢ بعد أن تم مصادرة التأمين الابتدائي البالغ ٢ مليون جنيه ونحو ٧٨,٠٨٥ مليون جنيه مقابل جزء من المستحق من عمولة الدلالة والمصاريف الإدارية ولم يتم سداد التامين النهائي لعدم التزام المتزايد بسداد المبالغ المنصوص عليها بكراسة الشروط قامت الشركة بالتراجع

عن مصادرة المبالغ الخاصة بالمزاد وتوقيع عقد بيع مع المتزايد بالمخالفة لما تقضى به المادة رقم (٦) من القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٥٧ "بعض البيوع التجارية".

- بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥ تم تحرير العقد بين الطرفين وتعديله بالملحق المحرر فى ٢٠٢٣/٩/١١ **حيث لوحظ بشأنهما ما يلى:-**

- يقضى البند الخامس من العقد بسداد نحو ١٣٥ مليون جنيه قيمة الدفعة المقدمة سدد منها ٤٠,٥ مليون جنيه عند تحرير هذا العقد ويسدد الباقي والبالغ ٩٤,٥ مليون جنيه خلال أجل ينتهي في ٢٠٢٣/١/١٥ وفى حالة عدم التزام المتزايد بسداد الدفعة المقدمة خلال الأجل المشار إليه يتم إلغاء المزايدة وفسخ العقد الماثل ومصادرة التأمين النهائي وكافة المبالغ المسددة على حساب المزايدة وهو ما لم يلتزم به المتزايد ولم تتخذ الشركة أى إجراء وتم تعديل العقد بالملحق المؤرخ فى ٢٠٢٣/٩/١١ ليتم تسليم شيكات بنكية كضمان لباقى قيمة الدفعة المقدمة بالمخالفة لكراسة الشروط والعقد المحرر فى ٢٠٢٣/١٢/١٥ وتم تقديم أربعة شيكات بالمبلغ المشار إليه وتم حلول أجلها جميعاً خلال فترة المركز المالى وتم تقديم شيكين منهم للتحصيل وتم رفضهم لعدم كفاية الرصيد.
- يقضى البند الخامس والثامن من العقد بالتزام المتزايد بتحميل ما لا يقل عن ٧٥٠٠ طن يومياً بخلاف أيام الإجازات والعطلات الرسمية ويتم تسوية الكميات شهرياً وإلزام المتزايد بدفع ٣% من قيمة الكميات المتبقية التي لم يتم تحميلها من المعدل الشهري وذلك خصماً من التأمين النهائي حيث تم تخفيض تلك الكمية إلى ٥٠٠٠ طن يومياً من ٢٠٢٣/٥/١ بناءاً على طلب المتزايد وموافقة لجنة متابعة تنفيذ العقد دون وجه حق وبالمخالفة للعقد المحرر فى ٢٠٢٣/١٢/١٥ حيث أن البضاعة المباعة تم معاينتها المعاينة النافية للجهالة من قبل المتزايد وتم زيادة ساعات العمل لمدة ساعة والعمل يوم السبت ، وتم تخفيضها مرة أخرى إلى ٢٥٠٠ طن يومياً بناءاً على ملحق العقد المحرر فى ٢٠٢٣/٩/١١ مما يعنى استغراق العقد لنحو أكثر من ٤ سنوات للتنفيذ وهو ما لم يتناسب مع موعد إنهاء التصفية.
- قامت الشركة بحساب قيمة الغرامة عن الفترة من ٢٠٢٢/١٢/١٥ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بنحو ١٢,٨٢٠ مليون جنيه ولم يتم تعلية حساب تعويضات وغرامات بقيمة تلك الغرامة حيث تم خصم ٨,١٤٤ مليون جنيه من التأمين النهائى وتعليتها لحسابات دائنة أخرى (بالخطأ وصحتها حساب تعويضات وغرامات).
- مازالت الشركة ملتزمة ببيع الكمية بسعر ٤٥٠ جنيه للطن بخلاف ضريبة القيمة المضافة طبقاً لأسعار المزاد فى ٢٠٢٢/١/١٢على أن يتم التحميل والسداد طبقاً لبنود كراسة الشروط للإستفادة من السيولة المتاحة فى ظل إرتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ما سبق وضرورة الإلتزم بما يقضى به القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٥٧ بشأن " البيوع التجارية" وكراسة شروط المزاد على أن يكون بنود العقد المبرم وتعديلاته فى ضوء بنود كراسة الشروط وعدم مخالفتها وبما يحقق مصلحة الشركة والحصول على الضمانات الكافية وإجراء التسوية اللازمة.

<u>رد الشركة</u> :

- تم إلغاء مزايدة الفحم ومصادرة مبلغ التأمين الابتدائى البالغ قيمته ١.٢٥ مليون جنيه وتم التسوية والخاصة بشركة الرواد انتر ناشونال.

- تم بيع الفحم بنوعيه سواء الفحم الخشن لشركة عبد الكريم جبر والفحم الناعم تم بيعة بالكامل لشركة سيناء للمنجنيز بموجب موافقة الشركة القابضة للصناعات المعدنية على ذلك بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٩ .

- قامت الشركة بإبرام التعاقد مع شركة الرواد انترناشونال للتوريدات العمومية والمقاولات العامة بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥ وتم عمل التسويات المالية الخاصة بهذه المزايدة وتقوم الشركة بمتابعة التنفيذ واحتساب غرامات التأخير طبقا لنصوص العقد اولا بأول واخطار الشركة المذكورة بذلك حيث تم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ وتسليم جلخ الافران العالية بالقرار رقم ٢٠٢٣/١٥

وتقوم الشركة باحتساب غرامات التاخير اول بأول واخطار الشركة المذكورة بذلك وخصمها من التأمين النهائى علما بأنه تم تشكيل لجنه بالقرار رقم ٢٠٢٣/١٧ لتنفيذ التعاقد المبرم والوقوف على اى مخالفات بموجب محاضر اجتماع موثقه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٥ ، وبتاريخ ٢٠٢٣/٣/١وذلك اعملا للفقرة الخامسة من البند الخامس من العقد المحرر مع تلك الشركة

- وإستناداً على الرأى الفنى للجنه التى تقوم بالتسليم والمشكله بالقرار رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ التى رفعته الى لجنة متابعة تنفيذ عقد الجلخ والمشكله بقرار المصفى العام رقم (١٥) لسنه ٢٠٢٣تم تخفيض معدل التحميل اليومى من ٧٥٠٠ طن يوميا الى ٥٠٠٠ طن يوميا ولنفس الاسباب الفنيه التى مؤداها صعوبة تكسير الجلخ المتماسك لتراكمه من سنوات طويله وتم تخفيض المعدل مره اخرى من ٥٠٠٠ طن يوميا الى ٢٥٠٠ طن يوميا وذلك بموافقة اللجنه المشكله بالقرار رقم ٢٩ لسنة ٢٠٢٣ من الشركة القابضه للصناعات المعدنيه لمتابعة اعمال التصفيه فى الشركات الصادر لها قرار تصفيه.

- تم قيد مبلغ ٨,١٤٤ مليون جنيه ضمن حساب الغرامات والتعويضات وجارى تسوية باقى الغرامة .

- القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ والخاص ببعض البيوع التجارية والذى لم تصبه تعديلات فى شأن اجراءات البيع تواكب تطور قيمة العملة وقيمة المبيع الذى يعرض للبيع حيث ان اقل قيمة لمزادات الشركة لاتقل عن حوالى عشرة ملايين جنية وبعضها تجاوز مليار جنيه وبالتالى لايمكن فى استطاعة المتزايدين سداد باقى الثمن خلال ثلاث ايام وخاصة ان التحويلات النقدية عن طريق الجهاز المصرفى للدولة تستغرق أكثر من ثلاثة ايام عمل.

الملاحظة :

- بالإشارة للممارسة التى تمت بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٣ والخاصة ببيع الزهر المتجمد والأتربة والمخلفات **فقد لوحظ بشأنها ما يلى:-**

- لم يتم الإعلان عن الممارسة بالطرق المنصوص عليها بلائحة الشركة وتم الإكتفاء بالعروض المقدمة من أربع شركات فقط وقيام أحد هذه الشركات (شركة أى أن للإستيراد والتصدير) بتقديم عرضها لدى الشركة القابضة للصناعات المعدنية.
- برررت الشركة قيامها بالبيع من خلال ممارسة وعدم إجراء مزايدة علنية بأن الزهر والأتربة ليسوا محل طلب من العملاء وهذا على عكس الحقيقة حيث أن ذلك المنتج يوجد عليه طلب بإستمرار منذ أن كانت الشركة تعمل وحتى تاريخه .
- لم يتم إجراء الممارسة وفقاً لقواعد وشروط إجراء الممارسة المنصوص عليها بلوائح الشركة فى الحالات التى يتم فيها الممارسة أو بتحديد الكميات المطروحة للبيع وشروط البيع من (تأمين إبتدائى وتأمين نهائى والدفعة المقدمة

وطرق السداد وفترات وكميات الأستلام) وموعد تقديم العروض وممارسة الشركات المتقدمة فى الموعد المحدد للممارسة للوصول لأعلى سعر فى وجود كافة الشركات المتقدمة حيث تم التفاوض مع كل شركة على حده.

- تم الترسية على شركة مصر العليا للتصنيع الزراعى وإستصلاح الأراضى إحدى شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابعة لوزارة الدفاع بسعر ٤١٠٠ جنيه شامل لطن الزهر ، سعر ١٤٠ جنيه شامل لطن الأترية وتم تحرير عقدين بهما **وقد لوحظ بشأن عقد الأترية ما يلى:-**

- ✓ تقضى فقرة (١) بالبند الخامس من العقد بأن يتم سداد نحو ٥٠,٤ مليون جنيه تمثل ٢٠% من البضاعة محل هذا العقد وقدرها ١,٨ مليون طن بخلاف تأمين نهائى٥% وإعتباراً من بداية تنفيذ العقد الماثل تقوم الشركة الطرف الثانى بتحميل كمية تعادل ٧٥% من قيمة المبلغ على ألا تستمر الشركة الطرف الثانى فى تنفيذ العقد الماثل بعد ذلك بأى حال من الأحوال إلا بعد سداد مبلغ يجبر إستمرار النسبة المشار إليها والمسددة مقدماً عند تحرير هذا العقد إلى ٢٠% من قيمة البضاعة المبيعة محل العقد بما يعادل مبلغ ٥٠,٤ مليون جنيه على أن تعاد الكرة بعد تحميل كمية أخرى تعادل ٧٥% من قيمة هذا المبلغ حتى تمام تحميل كامل كمية العقد الماثل وهو ما لم يتم حيث يتم إستلام بضاعة بنحو ٧٥% من قيمة المبلغ المسدد دون جبر للدفعة المقدمة تطبيقاً لنص العقد.
- ✓ يقضى البند الرابع من العقد "....فى حالة تجاوز الشركة الطرف الثانى مدة تنفيذ هذا العقد يحق للشركة الطرف الأول إذا وافقت على إستمراره رغم ذلك فى رفع سعر الطن حسب الزيادة التى قد تطرأ على أسعار البضاعة" حيث تم رفع السعر منذ بداية تطبيق العقد فى ٢٠٢٢/٧/٣ حتى ٢٠٢٢/٧/٣١ ليصل إلى ١٨٠ جنيه للطن وتم رفعه لسعر ٢٤٠ جنيه للطن فى الفترة من ٢٠٢٢/٨/١ حتى ٢٠٢٢/١٠/١١ ثم تم رفعه لسعر ٢٧٠ جنيه للطن خلال الفترة من ٢٠٢٢/١٠/١٢ حتى ٢٠٢٣/٨/١٣ (وظل ثابتاً طوال هذه الفترة على الرغم من التغيير الكبير فى أسعار الخامات) وتم زيادته من ٢٠٢٣/٨/١٤ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠ لسعر ٣٠٠ جنيه للطن ثم من ٢٠٢٣/١٢/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بسعر ٣٤٥ جنيه للطن ثم زيادة السعر من ٢٠٢٤/١/١ ليصل لسعر ٤٠٠ جنيه للطن دون موافاتنا بالأساس الذى تعتمد عليه الشركة فى تحديد قيمة وتوقيت الزيادة.

يتعين موافاتنا بأسباب طرح هذه الأصناف من خلال ممارسة بما لا يتفق مع لوائح الشركة وعدم إجراء مزاد علنى للحصول على أكبر عدد ممكن من المتزايدين والحصول على أفضل سعر ممكن مع ضرورة تطبيق بنود التعاقد فيما يتعلق بالدفعة المقدمة وموافاتنا بالأساس الذي تعتمد عليه الشركة فى تحديد قيمة وتوقيت الزيادة.

رد الشركة :

– البيع عن طريق المظاريف المغلقه او البيع عن طريق المزاد العلنى او الممارسه هى احدى الطرق القانونيه للبيع وذلك فى حضور مندوبى الرقابة التجارية ولم تعترض الرقابة التجارية على طريقة البيع بالاضافة الى ان قرار الجمعية العامة بتعيين المصفى لم يحدد طريقة محددة للبيع.

وعليه يحق للمصفى بيع مال الشركة منقول او عقار بالمزاد العلنى او اى طريقة اخرى طبقا لنص المادة ١٠٩ / ٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

- فى ضوء دراسة المتغيرات الاقتصادية والتسويقية والبيعية بمعرفة اللجنه الفنيه المشكله بقرار السيد المهندس المصفى العام يتم دراسة التسعير لهذه الاصناف اولا باول وهذا ما ظهرا إيجابيا على الشركة حيث تم زيادة سعرية من ١٨٠ جنيه الى ٢٤٠ جنيه ثم الى ٢٧٠ جنيه ثم ٣٠٠ جنيه بداية من ٢٠٢٣/٩/١
- أم ياص قرار المصفى على طريقة معينة للبيع ومن ثم فانه يحق للمصفى بيع مال الشركة منقول او عقار بالمزاد العلنى او اى طريقة اخرى طبقا لنص المادة ١٤٥ / ٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
- حيث لم يرد فى قرار الجمعية العامه بتعيين المصفى طرق البيع التى يقوم بها.

الملاحظة :

- عدم مراعاة ما تقضى به المادة رقم (٥٣٥) من القانون المدني رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ وتعديلاته ".....ويجوز له أن يبيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً إما بالمزاد وإما بالممارسة ، ما لم ينص في أمر تعيينه على تقييد هذه السلطة" وكذا المادة (١٤٢) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بإصدار قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد والتى تنص على "على المصفى أن يقوم بجميع ما يلزم للمحافظة على أموال الشركة وحقوقها..." حيث قام المصفى بالبيع بالأمر المباشر **ومن أمثلة ذلك ما يلى:-**
  - ✓ قيام الشركة ببيع آلات ومعدات محطة الأكسجين ليندا (٤) بمشتملاتها بالأمر المباشر للشركة العربية للصلب المخصوص (أركوستيل) من خلال العقد المؤرخ فى ٢٠٢٣/١١/٢٧ بسعر ١٥٤ مليون جنيه غير شامل ضريبة القيمة المضافة إعتماداً على متوسط تقييم أربعة مكاتب تقييم بعد إستبعاد أقلهم وهم (المكتب العلمى ١٢٥ مليون جنيه ، مكتب الأمناء ١٥٥ مليون جنيه ، المركز الدولى آبتك ١٣٠ مليون جنيه ، المجموعة الفنية ١٧٥ مليون جنيه) حيث أن تاريخ تقييم تلك المكاتب هو ٤، ٢٠٢٣/٥ ولم يؤخذ فى الإعتبار المتغيرات الإقتصادية خلال تلك الفترة وما نصت عليه هذه التقييمات من أن حساسية التقييم ١٠% أو ١٥% ومن أن صلاحية التقرير ٦ شهور من تاريخه، هذا فضلاً عن أن التكلفة التاريخية للمحطة بمشتملاتها نحو ٣٣١ مليون جنيه وصافى القيمة الدفترية نحو ١٤٩ مليون جنيه.
  - ✓ قيام الشركة بالموافقة على بيع أتربة غرب الجبل الموجودة داخل أتربة الجلخ لشركة الرواد انترناشونال بالأمر المباشر بسعر ٤٠٠ جنيه للطن.
  - ✓ قيام الشركة ببيع ٣٠ طن من الزيوت المستعملة الموجودة بأحواض الترسيب بسعر ٣١٥٠ جنيه للطن (شامل) بالأمر المباشر لشركة مصر العليا للتصنيع الزراعى وإستصلاح الأراضى والتوريدات العمومية.
  - ✓ بيع كمية ٣٨ طن مسامير متنوعة بسعر ٢٦٢٥٠ جنيه للطن (شامل) للشركة العربية البريطانية للصناعات الديناميكية.
  - ✓ قيام الشركة ببيع براميل مستعملة وزيوت مستعملة وطوب حرارى وزيوت توربينات لشركة حلوان للمسبوكات خلال الفترة بنحو ٣,٢ مليون جنيه بالأمر المباشر إستناداً للمادة (٧٨) من قانون التعاقدات الحكومية التى تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وهذه المادة لا تنطبق على شركة حلوان للمسبوكات (إحدى شركات الهيئة القومية للإنتاج الحربى) وذلك قياساً على فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المنعقدة فى ٢٠٢١/٦/٢٣ ملف (٦٥٥/١/٥٤).
  - ✓ قيام الشركة ببيع بعض الأصناف لشركة أبو زعبل للصناعات الهندسية بالأمر المباشر منها بعض المعدات لزوم وحدة الصلب بمبلغ ٣,٧ مليون جنيه (شامل) ، ماسورة الصرف الصناعى الممتدة إلى منطقة غمازة الكبرى حيث سبق تسعيرها من قبل لجنة التسعير رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ بسعر ١١,٦٤٠ مليون جنيها (غير شامل) وتم تخفيضها إلى ١٠ مليون جنيه (غير شامل) بناءاً على طلب شركة أبو زعبل.
  - ✓ قيام الشركة ببيع معدات وآلات خطى إنتاج قطاع درفلة الكتل والقطاعات الثقيلة وقطاع درفلة الألواح والصاج والدرافيل والمخازن الفرعية الموجودين بها بكامل مشتملاتها لشركة / التجارة متعددة الأطراف (مالتى تريد القاهرة) بمبلغ نحو ٦٣١ مليون جنيه (غير شامل) وتم تحرير عقد بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٠ **وقد لوحظ بشأنه ما يلى:-**
    - ➢ يقضى البند الثالث من العقد بمعاينة شركة مالتى تريد للبنود موضوع العقد معاينة نافية للجهالة وتعتبر المعاينة معاينة نهائية.
    - ➢ يقضى البند الخامس والتاسع من العقد بتنفيذ العقد على خمس مراحل خلال ستة أشهر (١٨٠ يوم عمل فعلى) بدءاً من بداية المرحلة الأولى بحيث يتم تنفيذ المراحل تباعاً ولا يتم تنفيذ المرحلة اللاحقة قبل تنفيذ المرحلة التى تسبقها

- يقضى البند السادس من العقد بدفع تأمين نهائى ٥% من قيمة المبيع محل العقد عند تحرير هذا العقد ، وتحديد نسب وتوقيتات السداد ، كما تقضى الفقرة (٨) من البند بألا يتم تسليم أى مرحلة تالية من مراحل تنفيذ العقد المشار إليها بالبند الخامس فى حالة عدم سداد غرامات التأخير المقررة على المرحلة التى تسبقها سواء الخاصة بالتأخير فى التنفيذ أو التأخير فى السداد.
- يقضى البند الحادى عشر بتوقيع غرامة تأخير سداد ٠,٥ % من إجمالى القيمة المالية المطلوب سدادها للمرحلة عن كل أسبوع تأخير وبحد أقصى ثلاث أسابيع ، وغرامة تأخر فى الإستلام بواقع ١% من القيمة المطلوب سدادها للمرحلة عن كل أسبوع تأخير بحد أقصى أربعة أسابيع وتزاد إلى ٢% من القيمة المطلوب سدادها للمرحلة عن كل أسبوع بعد الأربعة الأولى ولمدة أربعة أسابيع اخرى.
- تم عمل ملحق للعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٧ بتعديل البنود (الخامس والسادس والحادى عشر) وتعديل قيمة السدادات وتوقيتاتها وزيادة مدة الإستلام لـ (٢٧٥ يوم عمل فعلى).
- تم عمل ملحق آخر للعقد بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣ بتعديل البنود (الفقرة الأولى من البند السادس) وتعديل دفع ٥% التأمين النهائى لتكون جزء مع قيمة المرحلة الأولى من العقد والمعدلة بالملحق المحرر فى ٢٠٢٣/٩/١٧ وبالتالى لا يوجد أى ضمانات للعقد.
- تم تسليم الموقع فى ٢٠٢٣/١٠/٩ لتنفيذ المرحلة الأولى والتى تمثل قيمة ٦% ومدة تسليم ٢٥ يوم عمل وفى تاريخ نهاية المدة المحددة فى ٢٠٢٣/١١/١٢ تم مد العمل ٣٩ يوم عمل حتى ٢٠٢٤/١/١١ على الرغم من إفادة السيد المهندس رئيس لجنة التسليم بتقاعس العميل فى الإستلام مع تطبيق الإجراءات والشروط الواردة بالعقد وتم حساب غرامة من قبل الشركة بمبلغ نحو ٦٩٧ ألف جنيه وذلك على نسبة المتبقى من الأعمال للمرحلة بالمخالفة لنص البند الحادى عشر من العقد وصحتها نحو ٣,٠٢٩ مليون جنيه طبقاً للعقد كما لم يتم حساب غرامة تأخير السداد عن المرحلة الثانية من العقد والمستحقة فى ٢٠٢٣/١١/١٣ طبقاً للبند الحادى عشر من العقد بنحو ١,٣ مليون جنيه.
- بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١ إجتمعت اللجنة المشكلة بالقرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠٢٣ من العضو المنتدب التنفيذى للشركة القابضة للصناعات المعدنية مع ممثلى الشركة وقررت بإعفاء شركة مالتى تريد من الغرامات طبقاً للمادة ٢/٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والتى تقضى بـ " إذا تأخر المتعاقد أثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له بالجدول الزمنى أو مدة التنفيذ المحددة بالعقد جاز للسلطة المختصة لدواعى المصلحة العامة إعطاؤه مهلة لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل تأخير منه إذا كان التأخير راجعاً لسبب خارج عن إرادته" ومراعاة للظروف الإقتصادية وأن شركة مالتى تريد تتبع جهاز المخابرات العامة على الرغم من إفادة السيد المهندس رئيس لجنة التسليم بتقاعس العميل فى الإستلام.
- بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢١ تم تحرير ملحق لعقد البيع يتضمن بيع درافيل مفردة مشونة غرب عنبر القطاعات الثقيلة بالأمر المباشر بسعر ٢٤٦٠٠ جنيه للطن غير شامل وذلك لكمية ٣٠٠٠ طن تقريباً.

يتعين العمل على تعظيم عائد البيع من خلال البيع بالمزادات العلنية وبما يحقق أعلى مصحلة للشركة وعدم الإعتماد على عدم تقييد المصفى بطريقة بيع معينة بقرار تعيينه وضرورة تنفيذ بنود التعاقد مع شركة مالتى تريد وموافاتنا بأسباب إلغاء التأمين النهائى الخاص بها حماية للمال العام وحقوق الاقلية والتى يكفلها القانون.

رد الشركة :

لم ينص قرار المصفى على طريقة معينة للبيع ومن ثم فانه يحق للمصفى بيع مال الشركة منقول او عقار بالمزاد العلنى او اى طريقة اخرى طبقا لنص المادة ١٤٥ / ٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

- **حيث لم يرد فى قرار الجمعية العامة بتعيين المصفى طرق البيع التى يقوم بها.**
- **تم تقييم آلات ومعدات محطة الأكسجين ليندا (٤) بمشتملاتها فى شهر ٢٠٢٣/٥ وتم البيع فى ٢٠٢٣/١١/٢٧ ومن ثم تم البيع فى فترة صلاحية التقييم.**

- تم البيع طبقا للقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ مادة (٧٨) والخاص بتنظيم التعاقدات وتعديلاته ولائحته .

مادة (٧٨) :

يجوز للجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون التعاقد فيما بينها بطريق الإتفاق المباشر بواسطه السلطه المختصه بكل منها ، وذلك دون التقيد بالإجراءات والحدود المالية الواردة بهذا القانون ، كما يجوز أن تنوب عن بعضها فى مباشرة إجراءات التعاقد فى مهمة معينة وفقًا للقواعد المعمول بها فى الجهة الإدارية طالبة التعاقد .

ويحظر التنازل لغير هذه الجهات عن العقود التى تتم فيما بينها .

وتسرى أحكام هذه المادة على الهيئة العربية للتصنيع ، والهيئة القومية للإنتاج الحربى ، والمخابرات العامة ، ويجوز لأى منها إسناد التعاقدات المبرمة تطبيقًا لأحكام هذه المادة مباشرة إلى أى من وحداتها التابعة .

- تم تشكيل اللجنة بالقرار رقم (٢٩) لسنة ٢٠٢٣ برئاسة الشركة القابضة واحدى مهامها بحث نقاط الخلاف واى معوقات لاعمال التصفية وحلها.

الـــــرأى :

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على قائمة المركز المالى وحسابات التصفية فمن رأينا أن قائمة المركز المالي وحسابات التصفية عن الفترة المشار إليها تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الحديد والصلب المصرية (تحت التصفية) في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وعن أدائها المالي عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها للشركات تحت التصفية وأحكام باب التصفية الوارد بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بإصدار قانون الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وكذا القوانين المصرية السارية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

- **تمسك الشركة حسابات منتظمة وقد وجدت قائمة المركز المالي وحسابات التصفية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.**
- **البيانات المالية الواردة بتقرير السيد المصفى المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.**

كما اوضح السيد المحاسب/ ممدوح عبد الرحمن احمد – وكيل الوزارة :

ان المركز المالى المعروض للمصفى السابق للشركة وليس للمصفى الحالى وان حالات الشروع فى السرقة التى تم زكرها من قبل المتزايدين الذين رسوا عليهم بعض الاصول التى تم بيعها لذا نرجو ان تكون هناك تشديد فى الحراسة والامن أكثر من ذلك لتفادى مثل تلك الحالات المعروضة ونتمنى فى المركز المالى القادم أن يتم تفادى كل تلك الملاحظات .

ثم وجه السيد المهندس / محمد السعداوي – الكلمة الي السادة ممثلي مركز معلومات قطاع الاعمال العام اذ كان لديهم اي ملاحظات .

تم الرد علي سيادته بعدم وجود اي ملاحظات.

ثم وجه السيد المهندس / محمد السعداوي – الكلمة الي السادة المساهمين من الافراد والقطاع الخاص (الاقلية) الذين حضروا الاجتماع :

استفسار احد المساهمين:

نود العلم باجمالى مساحة أراضى الحديد والصلب وما تم من تسجيل الاراضى غير المسجلة .

السيد المهندس / محمد السعداوى – رئيس الجمعية العامة – وجه الكلمة السيد الاستاذ / ثروت محمد حسن – المشرف على املاك الشركة لتوضيح مساحة اراضى الشركة المسجلة والاراضى المخصصة من الدولة والاراضى وضع اليد :

الاراضى المسجلة باسم الشركة والاراضى التى لها عقود ابتدائية هى عبارة عن ٢٠٠٠ فدان داخل اسوار المصنع والمدينة السكنية وتم بيع بعض الاراضى مثل ارض شركة النحاس والارض المباعة لبنك مصر لسداد المديونية وان هناك اراضى مخصصة بقرار وزارى وان هناك اراضى وضع يد وقد تم الافصاح عن بيان الاراضى من قبل .

وكلف السيد المهندس / محمد السعداوى – رئيس الجمعية – السيد المحاسب/ أسامة احمد بدوى– المصفى العام والاستاذ ثروت محمد حسن – باعداد بيان تفصيلى معتمد بأراضى الشركة موضح به الاراضى المسجلة والاراضى وضع اليد التى جارى العمل فى اجراءات تسجيلها ويتم الافصاح عنه للسادة المساهمين .

استفسار أحد المساهمين :

يود استفسار عدد من المساهمين بشأن قانونية عمل المصفى قبل خروجة على المعاش من اكثر من سنتين بالجهاز المركزى للمحاسبات .

رد للسيد المحاسب / أشرف محمد فتح الله - وكيل الوزارة القائم بأعمال مدير ادارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية :

ان الجهاز المركزى للمحاسبات له استقلالية تامه ولا صله له بالسيد المصفى وان الفحص يتم دون النظر الى أحد وأن الجهاز المركزى للمحاسبات لا يعرف مجامله لاحد ولا يعرف إلا شغلة فقط .

رد السيد المهندس / محمد السعداوى – رئيس الجمعية العامة :

هذا السئوال مرفوض من قبل الجمعية ولا نسمح بالتشكيك أو إساءه فى السادة المسئولين وأن لك الحق بالشكوى فى الجهات الشرعية .

استفسار أحد المساهمين :

مشروع التطوير العقارى لاراضى الشركة الذى عرض على الجمعية السابقة .

رد السيد المهندس / محمد السعداوى – رئيس الجمعية العامة :

ان ارض الشركة هى الامل لسد مديونيات الحديد الصلب وتحقيق عائد للتصفية وان مشروع التطوير العقارى للاراضى للاستفادة من تحقيق أعلى عائد للتصفية وان مشروع التطوير العقارى يتم متابعته من اعلى الجهات بالدولة .

ثم وجه السيد المهندس / محمد السعداوى الكلمة للسيد المحاسب / محمد عبدالرؤوف – لتوضيح ما تم فى مشروع التطوير العقارى :

واوضح ان ارض شركة الحديد والصلب بحلوان ضمن مشروع تطوير استراتيجى عام وسيتم تقييم الارض بقيمتها السوقية العادلة ويتم عمل لها مخطط استراتيجى عام ليس لارض الحديد والصلب فقط وانما للاراضى المجاورة لها ويتم متابعتة من اعلى الجهات بالدولة وسيتم عرضها قريبا .

استفسار أحد المساهمين :

هل سيكون هناك مد لفترة التصفية فى نهاية السنة .

رد السيد المهندس / محمد السعداوى – رئيس الجمعية العامة :

انه فى حال لم يتم الانتهاء من اعمال التصفية سيتم مد فترة التصفية حتى الانتهاء .

استفسار أحد المساهمين الاستاذ/ سامح وحيد احمد :

الذى اوضح انه قدم بعض استفسارات المكتوبه للشركة وطلب الرد على هذه الاستفسارات .

رد السيد المهندس / محمد السعداوى – رئيس الجمعية العامة :

ان الاستفسارات المكتوبة سيتم الرد عليها كتابيا ومعتمدة وتسلم لسيادتك .

السيد المهندس / محمد السعداوى – رئيس الجمعية العامة وفى نهاية الاجتماع صدرت قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية للشركة على النحو التالي :-

القرارات :

١- التصديق على تقرير السيد / المصفي عن نشاط التصفية خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١
٢- اعتماد قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ وحساب التصفية عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بصافى فائض قدره " ٧٢١,٩٨٤,٥٧٤ " جنيه .
٣- احاطة الجمعية العامة بما ورد بتقرير السيد / مراقبى الحسابات من ملاحظات على القوائم المالية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ ورد الشركة عليه .
٤- قبول استقالة السيد اللواء مهندس/ وليد محمد هلال محمود عبده أعتبارا من ٢٠٢٤/٢/٢٥ .
٥- تكليف السيد المحاسب/ اسامة احمد بدوى محرم بالقيام بأعمال المصفى لشركة الحديد والصلب المصرية "تحت التصفية " أعتبارا من ٢٠٢٤/٢/٢٦ حتى الانتهاء من أعمال التصفية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ على ان يتقاضى نفس الاتعاب المقررة لمصفى الشركة وذلك لحين استكمال الاجراءات اللازمة .
٦- اعتبار جرد ما للشركة من اموال وما عليها من التزامات فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمعتمد من السيد مراقب الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات بمثابة قوائم استلام للمصفى الحالى من المصفى السابق بعد اجراء التسويات اللازمة عليها حتى ٢٠٢٤/٢/٢٥ تاريخ تكليف المصفى الجديد .
٧- للمصفى الحق فى تفويض من يراه للتعامل مع البنوك والتوقيع على المحررات والمعاملات البنكية .

التوصيات : التأكيد على توصيات الجمعيات العامة السابقة بشأن مايلى ـــ

١- على المصفى الالتزام بكافة الأحكام التى تضمنها المواد من ١٣٧ الى ١٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته للشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحتة التنفيذية .
٢- على المصفى تقديم تقرير شهرى مفصل عن سير الأعمال للشركة القابضة موضحا به كافة أعمال التصفية التى تمت خلال الشهر (مالية –قانونية – فنية – بيعية – اجرائية) وما قد يعترضها من عقبات .
٣- سرعة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لازالة التعديات الواقعة على بعض اراضي الشركة وتسجيل كافة الاراضي المملوكة لها .

٤- يتعين على الشركة سرعة تحديد وانهاء الموقف الضريبى واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحسم كافة النزاعات والخلافات مع مصلحة الضرائب بانواعها وسداد الضرائب واجبة السداد حيث انه دين ممتاز لتجنب الشركة لمزيد من الضريبة الاضافية وغرامات التأخير.

٥- سرعة انهاء كافة الخلافات بين الشركة وبين (الشركة الجديد – شركة الكهرباء شركة بتروتريد) فى ضوء الملاحظات الواردة بتقرير السادة مراقبى الحسابات .

٦- يجب على الشركة الالتزام بالشفافية التامة واتباع القوانين والقرارات ذات الصله المنظمة لاعمال التصفية عند اتخاذ اجراءات بيع موجودات الشركة من حيث الشروط والتصنيف والتلطيط والتقييم والترسيه لتعظيم العائد من التصفية .

٧- احكام الرقابة على موجودات الشركة واتخاذ اجراءات حمايتها ضد السرقة والاختلاس طبيقا للمادة ١٤٣ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وابلاغ السلطات المختصة فى حينه واتخاذ الاجراءات اللازمة فى شأنها .

٨- يجب على الشركة سرعة تحصيل مستحقاتها لدى الغير حفاظا على حقوق الدائنين .

٩- يتعين على السيد المصفى بذل المزيد من الجهد لسرعة الانتهاء من اعمال التصفية فى الوقت المحدد لها ترشيدا لمصارف التصفية .

١٠- على المصفى العام عدم تعيين اى عمالة جديدة الا بعد الرجوع للشركة القابضة .

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة الرابعة والنصف مساءا.

أمين سر الجمعية	جامعي الأصوات	
		نصره سعد مصطفى
(الاستاذ /سامح عبد التواب شكرى)	(محاسب / عبد اللطيف ابراهيم بلطية)	(محاسب / نصره سعد مصطفي)

الجهاز المركزي للمحاسبات

مدير عام	وكيل الوزارة	وكيل الوزارة
نائب مدير ادارة	نائب أول مدير ادارة	نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ سامح طلعت عبد الباسط)	(محاسب / هشام أحمد هيكل)	(محاسب/ ممدوح عبد الرحمن أحمد)

وكيل الوزارة القائم بأعمال مدير إدارة
مراقبة حسابات الصناعات المعدنية والهندسية

(محاسب / أشرف محمد فتح الله)

رئيس الجمعية العامة

(مهندس / محمد السيد داوى مصطفى)

METALLURGICAL
INDUSTRIES HOLDING
القابضة للصناعات المعدنية
ش.م.م.

قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية
لشركة الحديد والصلب المصرية " تحت التصفية "
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٨

القـرارات :

١- التصديق على تقرير السيد / المصفى عن نشاط التصفية عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١

٢- اعتماد قائمة المركز المالي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وحساب التصفية عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بصافي فائض قدره " ٧٢١,٩٨٤,٥٧٤ " جنيه ٠

٣- إحاطة الجمعية العامة بما ورد بتقرير السيد / مراقب الحسابات من ملاحظات على القوائم المالية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ ورد الشركة عليه ٠

٤- قبول استقالة السيد اللواء مهندس/ وليد محمد هلال محمود عبده اعتبارا من ٢٠٢٤/٢/٢٥ ٠

٥- تكليف السيد المحاسب / اسامة احمد بدوى محرم بالقيام بأعمال المصفى لشركة الحديد والصلب المصرية "تحت التصفية" اعتبارا من ٢٠٢٤/٢/٢٦ حتى الانتهاء من اعمال التصفية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ على ان يتقاضى نفس الأتعاب المقررة لمصفى الشركة وذلك لحين استكمال الإجراءات اللازمة ٠

٦- اعتبار جرد ما للشركة من اموال وما عليها من التزامات فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ والمعتمد من السيد مراقب الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات بمثابة قوائم استلام للمصفى الحالى من المصفى السابق بعد اجراء التسويات اللازمة عليها حتى ٢٠٢٤/٢/٢٥ تاريخ تكليف المصفى الجديد ٠

٧- للمصفى الحق فى تفويض من يراه للتعامل مع البنوك والتوقيع على المحررات والمعاملات البنكية ٠

التوصيات : التأكيد على توصيات الجمعيات العامة السابقة بشأن ما يلي :-

١- على المصفى الالتزام بكافة الأحكام التي تضمنتها المواد من ١٣٧ إلى ١٥٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية ٠

٢- على المصفى تقديم تقرير شهري مفصل عن سير الأعمال للشركة القابضة موضحا به كافة أعمال التصفية التي تمت خلال الشهر(مالية - قانونية - فنية - بيعية) وما قد يعترضها من عقبات ٠

٣- سرعة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإزالة التعديات الواقعة على بعض اراضي الشركة وتسجيل كافة الاراضى المملوكة لها ٠

(بعد المد)

ADDRESS. العنوان
5 El Tolombat St.,Garden City, Cairo
٥ شارع الطلمبات - جاردن سيتي - القاهرة

تليفون
(202) 27954844 - 27954833
٢٧٩٥٤٨٤٤ - ٢٧٩٥٤٨٣٣

FAX. فاكس
(202) 27957221 - 27962079
(٢٠٢) ٢٧٩٥٧٢٢١ - ٢٧٩٦٢٠٧٩

www.mih.eg
info@mih.eg

METALLURGICAL
INDUSTRIES HOLDING
القابضة للصناعات المعدنية
ش.م.م.

تابع ٠٠٠٠٠٠ قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية
لشركة الحديد والصلب المصرية " تحت التصفية "
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٨

٤- يتعين على الشركة سرعة تحديد وإنهاء الموقف الضريبي و اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحسم كافة النزاعات والخلافات مع مصلحة الضرائب بأنواعها وسداد الضرائب واجبة السداد حيث انه دين ممتاز لتجنيب الشركة لمزيد من الضريبة الإضافية وغرامات التأخير

٥- سرعة انهاء كافة الخلافات بين الشركة وبين (السكة الحديد - شركه الكهرباء - شركة بتروتريد) فى ضوء الملاحظات الواردة بتقرير السادة مراقبى الحسابات ٠

٦- يجب على الشركة الالتزام بالشفافية التامة وأتباع القوانين والقرارات ذات الصلة المنظمة لأعمال التصفية عند اتخاذ إجراءات بيع موجودات الشركة من حيث الشروط والتصنيف والتلطيط والتقييم والترسيه لتعظيم العائد من التصفية ٠

٧- إحكام الرقابة على موجودات الشركة واتخاذ اجراءات حمايتها ضد السرقة والاختلاس تطبيقا للمادة ١٤٣ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإبلاغ السلطات المختصة في حينه واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها ٠

٨- يجب على الشركة سرعة تحصيل مستحقاتها لدى الغير حفاظا على حقوق الدائنين ٠

٩- يتعين على السيد المصفى بذل المزيد من الجهد لسرعة الانتهاء من اعمال التصفية في الوقت المحدد لها ترشيدا لمصاريف التصفية ٠

١٠- على المصفى عدم تعيين أى عمالة جديدة الا بعد الرجوع للشركة القابضة ٠

رئيس الجمعية العامة

(مهندس / محمد السعداوى مصطفى السعداوى)

ADDRESS. العنوان
5 El Tolombat St., Garden City, Cairo
٥ شارع الطلمبات - جاردن سيتي - القاهرة

TEL. تليفون
(202) 27954844 - 27954833
(٢٠٢) ٢٧٩٥٤٨٤٤ - ٢٧٩٥٤٨٣٣

FAX. فاكس
(202) 27957221 - 27962079
(٢٠٢) ٢٧٩٥٧٢٢١ - ٢٧٩٦٢٠٧٩

www.mih.eg
info@mih.eg